

معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل

الهدف

الهدف من هذا المعيار هو توضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل. إن القضية الرئيسية في المحاسبة عن ضرائب الدخل هو كيفية المحاسبة عن الآثار على الضريبة الحالية والمستقبلية لـ:

- (أ) الاسترداد (التسوية) المستقبلية للمبلغ الدفترى للأصول (الالتزامات) التي تم إثباتها في قائمة المركز المالي للمنشأة.
(ب) المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التي يتم إثباتها في القوائم المالية للمنشأة.

يُعد متأسلاً عند إثبات أصل أو التزام كون المنشأة المعدة للتقرير تتوقع استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى لذلك الأصل أو الالتزام. وإذا كان من المحتمل أن استرداد أو تسوية ذلك المبلغ الدفترى سوف يجعل دفعات الضريبة المستقبلية أكبر (أصغر) مما يمكن أن تكون عليه إذا لم يكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية آثار على الضريبة، فإن هذا المعيار يتطلب من المنشأة إثبات التزام ضريبة مؤجلة (أصل ضريبة مؤجلة)، مع استثناءات محدودة معينة.

يتطلب هذا المعيار من المنشأة المحاسبة عن آثار المعاملات والأحداث الأخرى على الضريبة بالطريقة نفسها التي تحاسب بها عن المعاملات والأحداث الأخرى ذاتها. وعليه، للمعاملات والأحداث الأخرى المثبتة ضمن الربح أو الخسارة، يتم -أيضا - إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة ضمن الربح أو الخسارة. وللمعاملات والأحداث الأخرى التي يتم إثباتها خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية)، يتم -أيضا - إثبات أي آثار ضريبية ذات علاقة خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية، على التوالي). وبالمثل، يؤثر إثبات أصول والتزامات الضريبة المؤجلة ضمن جميع الأعمال على مبلغ الشهرة الناشئ ضمن جميع الأعمال هذا أو مبلغ مكسب الشراء بسعر مُجزئ مثبت.

يتعامل هذا المعيار -أيضا - مع إثبات أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن خسائر غير مستغلة لأغراض الضريبة أو إعفاءات ضريبية غير مستغلة، وعرض ضرائب الدخل في القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل.

النطاق

- 1 يجب تطبيق هذا المعيار على المحاسبة عن ضرائب الدخل.
- 2 لأغراض هذا المعيار، فإن ضرائب الدخل تشمل جميع الضرائب المحلية والأجنبية التي تستند إلى الأرباح الخاضعة للضريبة. وتشمل ضرائب الدخل -أيضا - ضرائب مثل الضرائب المستقطعة، المستحقة السداد من قبل منشأة تابعة، أو منشأة زميلة، أو ترتيب مشترك على التوزيعات على المنشأة المعدة للتقرير.
- 3 [حذفت]
- 4 لا يتعامل هذا المعيار مع طرق المحاسبة عن المنح الحكومية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية") أو الإعفاءات الضريبية للاستثمارات. ولكن، يتعامل هذا المعيار مع المحاسبة عن الفروق المؤقتة التي قد تنشأ عن مثل تلك المنح أو الإعفاءات الضريبية للاستثمارات.

التعاريف

- 5 تم استخدام المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:
- الربح المحاسبي** هو الربح أو الخسارة للفترة قبل طرح مصروف الضريبة.
- الربح الخاضع للضريبة** (الخسارة لأغراض الضريبة) هو الربح (الخسارة) لفترة، والذي يتم تحديده وفقاً للقواعد التي تضعها السلطات الضريبية، والتي تكون ضرائب الدخل مستحقة السداد عليه (ممكن استردادها).
- مصروف الضريبة** (دخل للضريبة) هو المبلغ المجمع الذي يتم إدراجه عند تحديد الربح أو الخسارة للفترة فيما يتعلق بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة.
- الضريبة الحالية** هي مبلغ ضرائب الدخل المستحق السداد (الممكن استرداده) فيما يتعلق بالربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) لفترة.
- التزامات الضريبة المؤجلة** هي مبالغ ضرائب الدخل المستحقة السداد في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بالفروق المؤجلة الخاضعة للضريبة.
- أصول الضريبة المؤجلة** هي مبالغ ضرائب الدخل الممكن استردادها في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ:
- (أ) الفروق المؤجلة الجائزة الحسم.
- (ب) الترحيل للأمام للخسائر غير المستغلة لأغراض الضريبة.
- (ج) الترحيل للأمام للإعفاءات الضريبية غير المستغلة.
- الفروق المؤجلة** هي الفروق بين المبلغ الدفترى لأصل أو التزام في قائمة المركز المالي وأساسه الضريبي. قد تكون الفروق المؤجلة إما:
- (أ) **فروقاً مؤقتة خاضعة للضريبة**، وهي فروق مؤقتة سوف ينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفتريات المستقبلية عند استرداد المبلغ الدفترى للأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام؛ أو
- (ب) **فروقاً مؤقتة جائزة الحسم**، والتي هي فروق مؤقتة سوف ينتج عنها مبالغ جائزة الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفتريات المستقبلية عند استرداد المبلغ الدفترى للأصل أو تسوية المبلغ الدفترى للالتزام.
- الأساس الضريبي** لأصل أو التزام هو المبلغ الذي ينسب إلى ذلك الأصل أو الالتزام لأغراض ضريبية.
- 6 يتكون مصروف الضريبة (دخل الضريبة) من مصروف الضريبة الحالية (دخل الضريبة الحالية) ومصروف الضريبة المؤجلة (دخل الضريبة المؤجلة).

الأساس الضريبي

- 7 الأساس الضريبي لأصل هو المبلغ الذي سوف يكون جائز الحسم لأغراض الضريبة مقابل أي منافع اقتصادية خاضعة للضريبة سوف تندفق إلى المنشأة عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل. وإذا لم تكن تلك المنافع الاقتصادية خاضعة للضريبة فإن الأساس الضريبي للأصل يساوي مبلغه الدفترى.

أمثلة	
1	تكلفة ماكينة هي 100. ولأغراض الضريبة، فإن استهلاكها بمبلغ 30 قد تم حسمه بالفعل في الفترتين الحالية والسابقة والتكلفة المتبقية جائزة الحسم في الفترات المستقبلية، تكون إما على أنها استهلاك أو من خلال الحسم عند الاستبعاد. الإيراد المتولد من خلال استخدام الماكينة يكون خاضعاً للضريبة، وأي مكسب من استبعاد الماكينة سوف يكون خاضعاً للضريبة وأي خسارة من الاستبعاد سوف تكون جائزة الحسم لأغراض الضريبة. الأساس الضريبي للماكينة هو 70.
2	المبلغ الدفترى للفائدة المستحقة التحصيل هو 100. سوف يخضع إيراد الفائدة المتعلقة بها للضريبة على أساس نقدي. الأساس الضريبي للفائدة المستحقة التحصيل هو صفر.
3	المبلغ الدفترى للمبالغ مستحقة التحصيل من المدينين التجاريين هو 100. تم بالفعل -إدراج الإيراد المتعلق بها ضمن الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة). الأساس الضريبي للمبالغ التجارية المستحقة التحصيل هو 100.
4	المبلغ الدفترى لتوزيعات الأرباح المستحقة التحصيل من منشأة تابعة هو 100. لا تخضع توزيعات الأرباح للضريبة. في الواقع، مجمل المبلغ الدفترى للأصل يكون جائز الحسم مقابل المنافع الاقتصادية. وتبعاً لذلك فإن الأساس الضريبي لتوزيعات الأرباح المستحقة التحصيل هو 100. ^(أ)
5	المبلغ الدفترى لقرض مستحق التحصيل هو 100. لن يكون لتسديد القرض آثار على الضريبة. الأساس الضريبي للقرض هو 100.
(أ)	بموجب هذا التحليل، لا يوجد فرق مؤقت خاضع للضريبة. وهناك تحليل بديل وهو أن توزيعات الأرباح المستحقة التحصيل لها أساس ضريبي يساوي صفراً وأن معدل ضريبة يساوي صفراً يطبق على الفرق المؤقت الخاضع للضريبة البالغ 100. وفقاً لكلا التحليلين ليس هناك التزام ضريبة مؤجلة.

8. الأساس الضريبي للالتزام هو مبلغه الدفترى، مطروحاً منه أي مبلغ سوف يكون جائز الحسم لأغراض الضريبة فيما يتعلق بذلك الالتزام في الفترات المستقبلية. في حالة الإيراد الذي يتم استلامه مقدماً، فإن الأساس الضريبي للالتزام الناتج هو مبلغه الدفترى، مطروحاً منه مبلغ أي إيراد سوف لا يكون خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية.

أمثلة	
1	تتضمن الالتزامات الحالية مصروفات مستحقة بمبلغ دفترى 100. يتم خصم المصروف المتصل بها لأغراض الضريبة على الأساس النقدي. الوعاء الضريبي للمصروفات المستحقة يساوي صفراً.
2	تتضمن الالتزامات المتداولة إيراد فوائد محصلاً مقدماً بمبلغ دفترى 100. يتم إخضاع إيراد الفوائد ذي الصلة للضريبة على الأساس النقدي. الأساس الضريبي للفائدة التي تم الحصول عليها مقدماً يساوي صفراً.
3	تشمل الالتزامات المتداولة مصروفات مستحقة السداد بمبلغ دفترى 100. تم بالفعل حسم المصروف المتصل بها لأغراض الضريبة. الأساس الضريبي للمصروفات المستحقة السداد هو 100.
4	تشمل الالتزامات المتداولة غرامات وعقوبات مستحقة السداد بمبلغ دفترى 100. ولا يتم حسم الغرامات والعقوبات لأغراض الضريبة. الأساس الضريبي لمصروف الغرامات والعقوبات المستحق السداد هو 100. ^(أ)
5	قرض مستحق الدفع له قيمة دفترية 100. لن يكون لسداد القرض آثار على الضريبة. الأساس الضريبي للقرض هو 100.
(أ)	بموجب هذا التحليل، ليس هناك فرق مؤقت جائز الحسم. والتحليل البديل هو أن الغرامات والعقوبات المستحقة السداد لها أساس ضريبي يساوي صفراً وأن معدل ضريبة يساوي صفراً يطبق على الفرق المؤقت الجائز الحسم الناتج. وفقاً لكلا التحليلين، ليس هناك أصل ضريبة مؤجلة.

- 9 بعض البنود يكون لها أساس ضريبي ولكنها ليست مثبتة على أنها أصول والتزامات في قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال، يتم إثبات تكاليف البحث على أنها مصروف عند تحديد الربح المحاسبي في الفترة التي يتم تكبدها فيها ولكن قد لا يسمح بها على أنها حسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) حتى فترة لاحقة. الفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث، وهو المبلغ الذي تسمح به السلطات الضريبية على أنه حسم في الفترات المستقبلية، والمبلغ الدفترى البالغ صفراً هو فرق مؤقت جانز الحسم ينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة.
- 10 عندما لا يكون الأساس الضريبي لأصل أو التزام واضحاً بشكل فوري، فإنه من المفيد الأخذ في الحسبان المبدأ الأساس الذي يستند إليه هذا المعيار: وهو أنه يجب على المنشأة، مع بعض الاستثناءات المحدودة، إثبات التزام (أصل) ضريبة مؤجلة عندما يجعل استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى لأصل أو التزام دفعات الضريبة المستقبلية أكبر (أقل) مما تكون عليه إذا لم يكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية آثار على الضريبة. يوضح المثال ج الذي يتبع الفقرة 51 الحالات التي يكون فيها من المفيد الأخذ في الحسبان هذا المبدأ الأساس، على سبيل المثال، عندما يعتمد الأساس الضريبي لأصل أو التزام على الطريقة المتوقعة للاسترداد أو التسوية.
- 11 في القوائم المالية الموحدة، يتم تحديد الفروق المؤقتة بمقارنة المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات الواردة في القوائم المالية الموحدة مع الأساس الضريبي المناسب. ويتم تحديد الأساس الضريبي بالرجوع إلى الأقرار الضريبي الموحد في تلك الأقاليم التي يتم فيها تقديم مثل هذا الأقرار. وفي أقاليم أخرى، يتم تحديد الأساس الضريبي بالرجوع إلى الأقرارات الضريبية لكل منشأة ضمن المجموعة.

إثبات التزامات الضريبة الحالية وأصول الضريبة الحالية

- 12 يجب إثبات الضريبة الحالية للفتريات الحالية والسابقة، بقدر ما لم يتم سداده، على أنها التزام. وإذا تجاوز المبلغ المسدد - بالفعل - فيما يتعلق بالفتريات الحالية والسابقة المبلغ الواجب سداده لتلك الفترات، فإنه يجب إثبات الزيادة على أنها أصل.
- 13 يجب إثبات المنفعة المتعلقة بالخسارة لأغراض الضريبة، والتي يمكن ترحيلها -إلى الخلف- لاسترداد الضريبة الحالية لفترة سابقة، على أنها أصل.
- 14 عند استخدام خسارة لأغراض الضريبة لاسترداد ضريبة حالية لفترة سابقة، فإن المنشأة تثبت المنفعة على أنها أصل في الفترة التي تحدث فيها الخسارة لأغراض الضريبة نظراً لأنه من المحتمل أن تتدفق المنفعة إلى المنشأة ويمكن قياس المنفعة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

إثبات التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة

الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة

- 15 يجب إثبات التزام ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء القدر من التزام الضريبة المؤجلة الذي ينشأ عن:
- (أ) الإثبات الأولى للشهرة؛ أو
- (ب) الإثبات الأولى لأصل أو التزام في معاملة:
- (1) ليست تجميع أعمال؛
- (2) لا تؤثر على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) وقت حدوث المعاملة.
- ولكن، فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في ترتيبات مشتركة، فإن التزام الضريبة المؤجلة يجب إثباته وفقاً للفقرة 39.

16 يُعد متأسلاً عند إثبات أصل أنه سيتم استرداد مبلغه الدفترى في شكل منافع اقتصادية تتدفق إلى المنشأة في الفترات المستقبلية. وعندما يتجاوز المبلغ الدفترى للأصل أساسه الضريبي، فإن مبلغ المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة سوف يتجاوز المبلغ الذي سيسمح به على أنه حسم لأغراض الضريبة. وهذا الفرق يُعد فرغاً مؤقتاً خاضعاً للضريبة، والالتزام بدفع ضرائب الدخل الناتج في الفترات المستقبلية هو التزام ضريبة مؤجلة. وعند استرداد المنشأة للمبلغ الدفترى للأصل، فإن الفرق المؤقت الخاضع للضريبة سوف يُعكس وسوف يكون للمنشأة ربح خاضع للضريبة. وهذا يجعل من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية من المنشأة في شكل دفعات الضريبة. لذلك، يتطلب هذا المعيار إثبات جميع التزامات الضريبة المؤجلة، باستثناءات في حالات معينة موضحة في الفقرتين 15 و39.

مثال
المبلغ الدفترى لأصل تكلفته 150 هو 100. مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة هو 90 ومعدل الضريبة 25%. الأساس الضريبي للأصل هو 60 (تكلفة قدرها 150 يطرح منها مجمع استهلاك لأغراض الضريبة قدره 90). لاسترداد المبلغ الدفترى 100، يجب على المنشأة كسب دخل خاضع للضريبة قدره 100، ولكنها ستكون قادرة فقط - على حسم استهلاك لأغراض الضريبة قدره 60. وتبعاً لذلك، سوف تسدد المنشأة ضرائب دخل قدرها 10 (40 بمعدل 25%) عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل. الفرق بين المبلغ الدفترى 100 والأساس الضريبي 60 هو فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 40. لذلك، تثبت المنشأة التزام ضريبة مؤجلة قدره 10 (40 بمعدل 25%) يعبر عن ضرائب الدخل التي سوف تسدها عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل.

17 تنشأ بعض الفروق المؤقتة عندما يتم إدراج دخل أو مصروف في الربح المحاسبي في فترة ولكن يتم إدراجه في الربح الخاضع للضريبة في فترة مختلفة. ومثل هذه الفروق المؤقتة توصف - غالباً - على أنها فروق توقيت. وفيما يلي أمثلة للفروق المؤقتة من هذا النوع والتي تُعد فروقاً مؤقتة خاضعة للضريبة والتي لذلك ينتج عنها التزامات ضريبة مؤجلة:

- (أ) يُدرج إيراد الفائدة في الربح المحاسبي على أساس التخصيص الزمني، ولكن، في بعض الأقاليم، قد يُدرج في الربح الخاضع للضريبة عندما يتم تحصيل النقد. ويكون الأساس الضريبي الذي يتم إثباته في قائمة المركز المالي لأي مبلغ مستحق التحصيل فيما يتعلق بمثل هذه الإيرادات صفرًا نظراً لأن الإيرادات لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة إلى أن يتم تحصيل النقد.
- (ب) الاستهلاك المستخدم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) قد يختلف عن ذلك المستخدم عند تحديد الربح المحاسبي. الفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ الدفترى للأصل وأساسه الضريبي الذي هو التكلفة الأصلية للأصل بعد طرح جميع الحسميات المتعلقة بذلك الأصل التي تسمح بها السلطات الضريبية عند تحديد الربح الخاضع للضريبة للفترات الحالية والسابقة. ينشأ الفرق المؤقت الخاضع للضريبة، وينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة، عندما يتم تعجيل الاستهلاك لأغراض الضريبة (إذا كان الاستهلاك لأغراض الضريبة أقل سرعة من الاستهلاك المحاسبي، ينشأ فرق مؤقت جازر الحسم، وينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة).
- (ج) قد تتم رسملة تكاليف التطوير ويتم استنفادها على مدى الفترات المستقبلية عند تحديد الربح المحاسبي ولكن يتم حسمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة في الفترة التي فيها يتم تكبدها. ومثل تكاليف التطوير هذه لها أساس ضريبي يساوي صفرًا نظراً لأنه قد تم حسمها بالفعل - من الربح الخاضع للضريبة. الفرق المؤقت هو الفرق بين المبلغ الدفترى لتكاليف التطوير وأساسها الضريبي البالغ صفرًا.

18 تنشأ الفروق المؤقتة -أيضاً - عندما:

- (أ) تُثبت الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها ضمن تجميع أعمال بقيمتها العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"، ولكن لا يتم إجراء تعديل مُعادل لأغراض الضريبة (أنظر الفقرة 19)؛ أو
- (ب) يعاد تقويم الأصول ولا يتم إجراء تعديل مُعادل لأغراض الضريبة (أنظر الفقرة 20)؛ أو
- (ج) تنشأ شهرة ضمن تجميع أعمال (أنظر الفقرة 21)؛ أو
- (د) يختلف الأساس الضريبي لأصل أو التزام عند الإثبات الأولى عن مبلغه الدفترى الأولي، على سبيل المثال عندما تستفيد المنشأة من منح حكومية غير خاضعة للضريبة متعلقة بأصول (أنظر الفقرتين 22 و33)؛ أو
- (هـ) يصبح المبلغ الدفترى للاستثمارات في منشآت تابعة أو فروع ومنشآت زميلة أو حصص في ترتيبات مشتركة مختلف عن الأساس الضريبي للاستثمار أو الحصة (أنظر الفقرات 38-45).

تجميع الأعمال

19 مع استثناءات محدودة، يتم إثبات الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها ضمن تجميع أعمال بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ. تنشأ الفروق المؤقتة عندما لا تتأثر الأسس الضريبية للأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات التي يتم تحملها بعملية تجميع الأعمال، أو عندما تتأثر بشكل مختلف. فعلى سبيل المثال، عندما تتم زيادة المبلغ الدفترية لأصل إلى القيمة العادلة ولكن يظل الأساس الضريبي للأصل بالتكلفة بالنسبة للمالك السابق، فإنه ينشأ فرق مؤقت خاضع للضريبة ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة. إن التزام الضريبة المؤجلة الناتج يؤثر على الشهرة (أنظر الفقرة 66).

الأصول المسجلة بالقيمة العادلة

20 تسمح المعايير الدولية للتقرير المالي، أو تتطلب، بأن تسجل بعض الأصول بالقيمة العادلة أو أن يتم إعادة تقييمها (أنظر، على سبيل المثال، معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية" والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية") والمعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار". وفي بعض الأقاليم، تؤثر إعادة تقييم أصل أو إعادة عرض أخرى له إلى القيمة العادلة على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفترة الحالية. ونتيجة لذلك، يتم تعديل الأساس الضريبي للأصل ولا ينشأ فرق مؤقت. وفي أقاليم أخرى، لا تؤثر إعادة تقييم أصل أو إعادة عرضه على الربح الخاضع للضريبة في فترة إعادة التقييم أو إعادة العرض، وتبعاً لذلك لا يتم تعديل الأساس الضريبي للأصل. ومع ذلك، ينتج عن الاسترداد المستقبلي للمبلغ الدفترية تدفق خاضع للضريبة من المنافع الاقتصادية إلى المنشأة وسوف يختلف المبلغ الذي سيكون جازر الحسم لأغراض الضريبة عن مبلغ تلك المنافع الاقتصادية. والفرق بين المبلغ الدفترية لأصل مُعاد تقييمه وأساسه الضريبي هو فرق مؤقت ينشأ عنه التزام أو أصل ضريبة مؤجلة. ويُعد هذا صحيحاً حتى ولو:

- (أ) كانت المنشأة لا تنوي استبعاد الأصل. وفي مثل هذه الحالات، سيتم استرداد القيمة الدفترية للأصل المعاد تقييمها من خلال الاستخدام وسيولد هذا دخلاً خاضعاً للضريبة يتجاوز الاستهلاك الذي سيكون مسموحاً به لأغراض الضريبة في الفترات المستقبلية؛ أو
- (ب) يتم تأجيل الضريبة على المكاسب الرأسمالية إذا تم استثمار المتحصلات من استبعاد الأصل في أصول مشابهة. وفي مثل هذه الحالات، ستصبح الضريبة -في النهاية- مستحقة السداد عند بيع أو استخدام الأصول المشابهة.

الشهرة

- 21 يتم قياس الشهرة التي تنشأ ضمن تجميع أعمال على أنها الزيادة في البند (أ) عن البند (ب) فيما يلي:
- (أ) مجموع:
- (1) العوض المحول المقاس وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3، الذي يتطلب عموماً القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ؛ مع
- (2) المبلغ المثبت لأي حصة غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3؛ مع
- (3) القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لحصة حقوق الملكية التي كانت المنشأة المستحوذة تحتفظ بها في السابق في المنشأة المستحوذ عليها، عندما ينجز تجميع أعمال على مراحل
- (ب) صافي المبالغ، في تاريخ الاقتناء، للأصول المقتناة القابلة للتحديد، والالتزامات التي تم تحملها المقاسة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3.

لا تسمح العديد من السلطات الضريبية بالتخفيضات في المبلغ الدفترية للشهرة على أنه مصروف جازر الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة الشهرة، في مثل تلك الأقاليم، لا تكون -غالباً- جائزة الحسم عندما تستبعد المنشأة التابعة الأعمال المتعلقة بها. وفي مثل تلك الأقاليم، يكون للشهرة أساس ضريبي يساوي صفراً. وأي فرق بين المبلغ الدفترية للشهرة وأساسها الضريبي البالغ صفراً يعد فرقاً مؤقتاً خاضعاً للضريبة. ولكن، لا يسمح هذا المعيار بإثبات التزام الضريبة المؤجلة الناتج نظراً لأن الشهرة يتم قياسها على أنها مبلغ متبقي وأن إثبات التزام الضريبة المؤجلة سيزيد من المبلغ الدفترية للشهرة.

21 التخفيضات اللاحقة في التزام ضريبة مؤجلة، لم يتم إثباته نظراً لأنه نشأ عن الإثبات الأولى للشهرة، تعتبر -أيضاً- أنها تنشأ عن الإثبات الأولى للشهرة ولذلك لا يتم إثباتها وفقاً للفقرة 15(أ). فعلى سبيل المثال، إذا أثبتت المنشأة ضمن تجميع أعمال شهرة بمبلغ 100 وحدة عملة لها أساس ضريبي يساوي صفراً، فإن الفقرة 15(أ) تمنع المنشأة من إثبات التزام الضريبة المؤجلة الناتج. وإذا أثبتت المنشأة -لاحقاً- خسارة هبوط بمبلغ 20 وحدة عملة لتلك الشهرة، فإن مبلغ فرق الضريبة المؤقت الخاضع للضريبة المرتبط بالشهرة يتم تخفيضه من 100 وحدة عملة إلى 80 وحدة عملة، مما ينتج عنه تخفيض في قيمة التزام الضريبة المؤجلة غير المثبت. ويعتبر -أيضاً- ذلك التخفيض في قيمة التزام الضريبة المؤجلة غير المثبت أنه مرتبط بالإثبات الأولى للشهرة ولذلك يمنع إثباته بموجب الفقرة 15(أ).

21 ب) يتم إثبات التزامات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالشهرة بقدر ما تكون غير ناشئة عن الإثبات الأولى للشهرة. فعلى سبيل المثال، إذا أثبتت المنشأة، ضمن تجميع أعمال، شهرة بمبلغ 100 وحدة عملة جائزة الحسم لأغراض الضريبة بمعدل 20 في المائة للسنة اعتباراً من سنة الاستحواذ، فإن الأساس الضريبي للشهرة هو 100 وحدة عملة عند الإثبات الأولى و80 وحدة عملة في نهاية سنة الاستحواذ. وإذا ظل المبلغ الدفترى للشهرة في نهاية سنة الاستحواذ دون تغيير بمبلغ 100 وحدة عملة، فإنه ينشأ فرق ضريبي مؤقت بمبلغ 20 وحدة عملة في نهاية تلك السنة. ونظراً لأن ذلك الفرق المؤقت الخاضع للضريبة لا يرتبط بالإثبات الأولى للشهرة، فإنه يتم إثبات التزام الضريبة المؤجلة الناتج.

الإثبات الأولى لأصل أو التزام

22 قد ينشأ فرق مؤقت عن الإثبات الأولى لأصل أو التزام، على سبيل المثال، إذا كان جزء من تكلفة أصل أو كلها سوف لا تكون جائزة الحسم لأغراض ضريبية. تعتمد طريقة المحاسبة عن ذلك الفرق المؤقت على طبيعة المعاملة التي أدت إلى الإثبات الأولى للأصل أو الالتزام:

- (أ) ضمن تجميع أعمال، تثبت المنشأة أي التزام أو أصل ضريبة مؤجلة ويؤثر هذا على مبلغ الشهرة أو مكسب الشراء بسعر مُجز الذي تثبته (أنظر الفقرة 19).
- (ب) إذا كانت المعاملة تؤثر على أي من الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة، فإن المنشأة تثبت أي التزام أو أصل ضريبة مؤجلة وتثبت مصروف أو دخل الضريبة المؤجلة الناتج ضمن الربح أو الخسارة (أنظر الفقرة 59).
- (ج) إذا كانت المعاملة ليست تجميع أعمال، ولا تؤثر على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة فإن المنشأة، في غياب الإغناء المقدم بموجب الفقرتين 15 و24، كانت ستثبت التزام أو أصل الضريبة المؤجلة الناتج وتعديل المبلغ الدفترى للأصل أو الالتزام بنفس المبلغ. مثل هذه التعديلات ستجعل القوائم المالية أقل شفافية. لذلك، فإن هذا المعيار لا يسمح للمنشأة بإثبات التزام أو أصل الضريبة المؤجلة الناتج لا عند الإثبات الأولى ولا لاحقاً (أنظر المثال أدناه). علاوة على ذلك، فإن المنشأة لا تثبت التغييرات اللاحقة في التزام أو أصل الضريبة المؤجلة غير المثبت عندما يتم استهلاك الأصل.

مثال يوضح الفقرة 22(ج)

تنوي المنشأة استخدام أصل تكلفته 1000 خلال عمره الإنتاجي البالغ خمس سنوات ثم تستعبده مقابل قيمة متبقية صفراً. معدل الضريبة 40%. لا يعد استهلاك الأصل جائز الحسم لأغراض الضريبة. عند الاستبعاد، لا يخضع أي مكسب رأسمالي للضريبة وأي خسارة رأسمالية لن تكون جائزة الحسم.

عندما تسترد المبلغ الدفترى للأصل، تكسب المنشأة دخلاً خاضعاً للضريبة بمبلغ 1,000 وتدفع ضريبة قدرها 400. لا تثبت المنشأة التزام الضريبة المؤجلة البالغ 400 لأنه ناتج عن الإثبات الأولى للأصل.

في السنة التالية، يكون المبلغ الدفترى للأصل 800. وعند كسبها للدخل الخاضع للضريبة البالغ 800، فإن المنشأة ستدفع ضريبة بمبلغ 320. لا تثبت المنشأة التزام الضريبة المؤجلة البالغ 320 نظراً لأنه ينتج عن الإثبات الأولى للأصل.

23 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض"، يصنف مصدر أداة مالية مركبة (على سبيل المثال، سند قابل للتحويل) مكون الالتزام للأداة على أنه التزام ومكون حقوق الملكية على أنه حقوق ملكية. في بعض الأقاليم، يكون الأساس الضريبي لمكون الالتزام عند الإثبات الأولى مساوياً للمبلغ الدفترى الأولي لمجموع مكوني الالتزام وحقوق الملكية. وينشأ ما ينتج من فرق مؤقت خاضع للضريبة بسبب الإثبات الأولى المنفصل لمكون حقوق الملكية عن مكون الالتزام. لذلك، لا ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة 15(ب). وتبعاً لذلك، تثبت المنشأة التزام الضريبة المؤجلة الناتج. ووفقاً للفقرة 61أ، يتم تحميل الضريبة المؤجلة بشكل مباشر - على المبلغ الدفترى لمكون حقوق الملكية. ووفقاً للفقرة 58، يتم إثبات التغييرات اللاحقة في التزام الضريبة المؤجلة ضمن الربح أو الخسارة على أنها مصروف (دخل) ضريبة مؤجلة.

الفروق المؤقتة الجائزة الحسم

24 يجب أن يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الجائزة الحسم بقدر ما يكون من المحتمل أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت الجائز الحسم مقابله، ما لم ينشأ أصل الضريبة المؤجلة عن الإثبات الأولي لأصل أو التزام ضمن معاملة:

(أ) لا تُعد تجميع أعمال؛

(ب) لا تؤثر لا على الربح المحاسبي ولا على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة)، في وقت المعاملة وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب إثبات أصل ضريبة مؤجلة وفقاً للفقرة 44، وذلك للفروق المؤقتة الجائزة الحسم المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة.

25 يُعد متأسلاً عند إثبات التزام أن المبلغ الدفترى سوف تتم تسويته في فترات مستقبلية من خلال تدفق موارد خارجة من المنشأة تنطوي على منافع اقتصادية. وعندما تتدفق الموارد من المنشأة، قد يكون جزءاً من مبالغها أو كلها جائزة الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة لفترة لاحقة للفترة التي يتم فيها إثبات الالتزام. في مثل هذه الحالات، يوجد فرق مؤقت بين المبلغ الدفترى للالتزام وأساسه الضريبي. وبناءً عليه، ينشأ أصل ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بضرائب الدخل التي سوف يكون من الممكن استردادها في الفترات المستقبلية عندما يسمح بحسم ذلك الجزء من الالتزام عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. وبالمثل، إذا كان المبلغ الدفترى لأصل أقل من أساسه الضريبي، فإن الفرق ينشأ عنه أصل ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بضرائب الدخل التي سوف يكون من الممكن استردادها في الفترات المستقبلية.

مثال
<p>تثبت المنشأة التزاما قدره 100 مقابل تكاليف ضمان المنتج مستحقة السداد. لأغراض الضريبة، لن تكون تكاليف ضمان المنتج جائزة الحسم حتى تدفع المنشأة المطالبات. معدل الضريبة هو 25%.</p> <p>الأساس الضريبي للالتزام يساوي صفرًا (مبلغ دفترى 100، مطروحا منه المبلغ الذي سوف يكون جائز الحسم لأغراض الضريبة فيما يتعلق بذلك الالتزام في الفترات المستقبلية). وعند تسوية الالتزام مقابل مبلغه الدفترى، فإن المنشأة سوف تخفض ربحها المستقبلي الخاضع للضريبة بمبلغ 100، وتبعاً لذلك تخفض دفعات ضريبتها المستقبلية بمبلغ 25 (100 بمعدل 25%).</p> <p>الفرق بين مبلغ دفترى قدره 100 والأساس الضريبي البالغ صفرًا هو فرق مؤقت جائز الحسم قدره 100. لذلك، تثبت المنشأة أصل ضريبة مؤجلة قدره 25 (100 بمعدل 25%)، شريطة أن يكون من المحتمل أن تكسب المنشأة ربحاً كافياً خاضعاً للضريبة في الفترات المستقبلية لتستفيد من تخفيض في دفعات الضريبة.</p>

26 فيما يلي أمثلة للفروق المؤقتة الجائزة الحسم التي ينتج عنها أصول ضريبة مؤجلة:

(أ) يمكن حسم تكاليف منفعة التقاعد عند تحديد الربح المحاسبي كلما تم أداء خدمة من قبل الموظف، ولكن يتم حسمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة إما عندما يتم دفع الاشتراكات إلى صندوق من قبل المنشأة أو عندما تدفع المنشأة منافع التقاعد. يوجد فرق مؤقت بين المبلغ الدفترى للالتزام وأساسه الضريبي، وعادة ما يكون الأساس الضريبي للالتزام يساوي صفرًا. ينتج عن مثل هذا الفرق المؤقت الجائز الحسم أصل ضريبة مؤجلة نظراً لأن منافع اقتصادية سوف تتدفق إلى المنشأة في شكل حسم من الأرباح الخاضعة للضريبة عندما يتم دفع الاشتراكات أو منافع التقاعد.

(ب) عند تحديد الربح المحاسبي يتم إثبات تكاليف البحث على أنها مصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها ولكن عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) قد لا يكون مسموحاً بها على أنها حسم حتى فترة لاحقة. ويعد الفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث، وهو المبلغ الذي سوف تسمح به السلطة الضريبية على أنه حسم في الفترات المستقبلية، والمبلغ الدفترى البالغ صفرًا على أنه فرق مؤقت جائز الحسم ينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة.

(ج) مع استثناءات محدودة، تثبت المنشأة الأصول المقنتاة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها ضمن تجميع أعمال بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ. وعندما يتم إثبات التزام تم تحمله في تاريخ الاستحواذ ولكن لم يتم حسم التكاليف المتعلقة به عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة حتى فترة لاحقة، فإنه ينشأ فرق مؤقت جائز الحسم والذي ينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة. ينشأ أصل ضريبة مؤجلة -أيضا- عندما تكون القيمة العادلة للأصل المقنتى القابل للتحديد أقل من أساسه الضريبي. وفي كلتا الحالتين، يؤثر أصل الضريبة المؤجلة الناتج على الشهرة (أنظر الفقرة 66).

(د) قد يتم تسجيل أصول معينة بالقيمة العادلة، أو أنه قد تتم إعادة تقويمها، بدون إجراء تعديل مُعادل لأغراض الضريبة (أنظر الفقرة 20). ينشأ فرق مؤقت جائز الحسم إذا تجاوز الأساس الضريبي للأصل مبلغه الدفترى.

- 27 ينتج عن عكس الفروق المؤقتة الجائزة الحسم حسميات عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة للفترات المستقبلية. ولكن، المنافع الاقتصادية في شكل تخفيضات في دفعات الضريبة سوف تتدفق إلى المنشأة فقط - إذا كسبت أرباحاً كافية خاضعة للضريبة يمكن إجراء مقاصة بينها وبين التخفيضات. لذلك، تثبت المنشأة أصول ضريبة مؤجلة فقط - عندما يكون من المحتمل أن أرباحاً خاضعة للضريبة سوف تكون متاحة بحيث يمكن استخدام الفروق المؤقتة الجائزة الحسم مقابلها.
- 28 من المحتمل أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت الجائز الحسم مقابله عندما تكون هناك فروقاً مؤقتة كافية خاضعة للضريبة، تتعلق بالسلطة الضريبية نفسها والمنشأة الخاضعة للضريبة نفسها، يتوقع عكسها:
- (أ) في نفس فترة العكس المتوقع للفرق المؤقت الجائز الحسم، أو
- (ب) في الفترات التي يمكن فيها ترحيل -إلى الخلف أو إلى الأمام - خسارة لأغراض الضريبة ناشئة عن أصل الضريبة المؤجلة.
- في مثل هاتين الحالتين، يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة في الفترة التي تنشأ فيها الفروق المؤقتة الجائزة الحسم.
- 29 عندما يكون هناك فروق مؤقتة خاضعة للضريبة غير كافية تتعلق بالسلطة الضريبية نفسها وبالمنشأة الخاضعة للضريبة نفسها، فإنه يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة بقدر ما يكون:
- (أ) من المحتمل أنه سوف يكون لدى المنشأة ربح كاف خاضع للضريبة يتعلق بالسلطة الضريبية نفسها وبالمنشأة الخاضعة للضريبة نفسها في نفس فترة عكس الفرق المؤقت الجائز الحسم (أو في الفترات التي يمكن فيها ترحيل -إلى الخلف أو إلى الأمام - خسارة لأغراض الضريبة ناشئة عن أصل الضريبة المؤجلة). وعند تقويم ما إذا كان سوف يكون لديها ربح كاف خاضع للضريبة في الفترات المستقبلية، فإن المنشأة تتجاهل المبالغ الخاضعة للضريبة الناشئة عن الفروق المؤقتة الجائزة الحسم التي يتوقع نشوؤها في الفترات المستقبلية، نظراً لأن أصل الضريبة المؤجلة الناشئ عن هذه الفروق المؤقتة الجائزة الحسم سوف يتطلب في حد ذاته ربحاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة لكي يتم استخدامه، أو
- (ب) متاح للمنشأة فرص للتخطيط الضريبي التي سوف تنتج ربحاً خاضعاً للضريبة في الفترات المناسبة.
- 30 فرص التخطيط الضريبي هي تصرفات تتخذها المنشأة لإنتاج أو زيادة الدخل الخاضع للضريبة في فترة معينة قبل انقضاء ترحيل -إلى الأمام - لخسارة لأغراض الضريبة أو لإعفاء ضريبي. فعلى سبيل المثال، في بعض الأقاليم، قد يتم إنتاج أو زيادة الربح الخاضع للضريبة من خلال:
- (أ) اختيار اخضاع دخل الفائدة للضريبة إما على أساس المحصل أو المستحق التحصيل.
- (ب) تأجيل المطالبة بحسميات معينة من الربح الخاضع للضريبة.
- (ج) بيع، وربما إعادة استئجار، أصول قد زادت قيمتها ولكن لم يتم تعديل الأساس الضريبي لها ليعكس مثل هذه الزيادة في قيمتها.
- (د) بيع أصل يولد دخلاً غير خاضع للضريبة (مثلاً، في بعض الأقاليم، سند حكومي) لشراء استثمار آخر يولد دخلاً خاضعاً للضريبة.
- حيثما تُعجل فرص التخطيط الضريبي ربحاً خاضعاً للضريبة من فترة لاحقة إلى فترة أبكر، فإن الاستفادة من ترحيل -إلى الأمام - لخسارة لأغراض الضريبة أو لإعفاء ضريبي تظل تعتمد على وجود ربح مستقبلي خاضع للضريبة من مصادر أخرى غير الفروق المؤقتة الناشئة مستقبلاً.
- 31 عندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الحديثة، تأخذ المنشأة في الحسبان الإرشادات المقدمة في الفقرتين 35 و36.

32 [حذفت]

الشهرة

- 32 إذا كان المبلغ الدفترى للشهرة الناشئة ضمن تجميع أعمال أقل من أساسها الضريبي، فإنه ينشأ عن الفرق أصل ضريبة مؤجلة. يجب إثبات أصل الضريبة المؤجلة الناشئ عن الإثبات الأولى للشهرة على أنه جزء من المحاسبة عن تجميع أعمال بقدر ما يكون من المحتمل أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت الجائز الحسم مقابله.

الإثبات الأولي لأصل أو التزام

33 إحدى الحالات التي ينشأ فيها أصل ضريبية مؤجلة عن الإثبات الأولي لأصل هي عندما يتم حسم منحة حكومية غير خاضعة للضريبة متعلقة بالأصل للوصول إلى المبلغ الدفترى للأصل ولكن، لأغراض الضريبة، لا يتم حسمها من المبلغ القابل للاستهلاك للأصل (بعبارة أخرى أساسه الضريبي)؛ ويكون المبلغ الدفترى للأصل أقل من أساسه الضريبي وينشأ عن هذا فرق مؤقت جازر الحسم. قد ينشأ -أيضاً- عن المنح الحكومية دخل مؤجل وفي هذه الحالة يُعد الفرق بين الدخل المؤجل وأساسه الضريبي البالغ صفراً فرقاً مؤقتاً جازراً الحسم. ومهما كانت طريقة العرض التي تطبقها المنشأة، لا تثبت المنشأة أصل الضريبة المؤجلة الناتج، للسبب الوارد في الفقرة 22.

الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والإعفاءات الضريبية غير المستغلة

34 يجب إثبات أصل ضريبة مؤجلة بسبب ترحيل -إلى الأمام- لخسائر لأغراض الضريبة غير مستغلة وإعفاءات ضريبية غير مستغلة بقدر ما يكون من المحتمل أن ربحاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والإعفاءات الضريبية غير المستغلة مقابلته.

35 تُعد ضوابط إثبات أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن ترحيل -إلى الأمام- لخسائر لأغراض الضريبة وإعفاءات ضريبية غير مستغلة هي الضوابط نفسها لإثبات أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة الجائزة الحسم. ولكن، يُعد وجود خسائر لأغراض الضريبة غير مستغلة دليلاً قوياً على أنه قد لا يُتاح ربح مستقبلي خاضع للضريبة. لذلك، عندما يكون للمنشأة تاريخ من الخسائر الحديثة، فإن المنشأة تثبت أصل ضريبة مؤجلة ناشئاً عن الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة - فقط - بقدر ما يكون للمنشأة فروق مؤقتة خاضعة للضريبة كافية أو يكون هناك دليلاً آخر مقنعاً على أن ربحاً كافياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن للمنشأة استخدام الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة مقابلته. وفي مثل هذه الحالات، فإن الفقرة 82 تتطلب الإفصاح عن مبلغ أصل الضريبة المؤجلة وطبيعة الدليل الداعم لإثباته.

36 عند تقويم احتمال أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة مقابلته، تأخذ المنشأة في الحسبان الضوابط التالية:

(أ) ما إذا كان لدى المنشأة فروق مؤقتة خاضعة للضريبة كافية تتعلق بالسلطة الضريبية نفسها وبالمنشأة الخاضعة للضريبة نفسها، والتي سوف ينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة بحيث يمكن استخدام الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة مقابلتها قبل أن تنقضي؛

(ب) ما إذا كان من المحتمل أنه سوف يكون لدى المنشأة أرباح خاضعة للضريبة قبل أن تنقضي الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة؛

(ج) ما إذا كانت الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة تنتج من أسباب يمكن تمييزها والتي من غير المحتمل أن تتكرر؛

(د) ما إذا كانت فرص التخطيط الضريبي متاحة للمنشأة (أنظر الفقرة 30) والتي سوف تنتج ربحاً خاضعاً للضريبة في الفترة التي يمكن فيها الاستفادة من الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة.

لا يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة، بقدر ما يكون من غير المحتمل أن ربحاً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة أو الإعفاءات الضريبية غير المستغلة مقابلته.

إعادة تقويم أصول الضريبة المؤجلة غير المثبتة

37 في نهاية كل فترة تقرير، تعيد المنشأة تقويم أصول الضريبة المؤجلة غير المثبتة. وتثبت المنشأة أصل ضريبة مؤجلة لم يتم إثباته -سابقاً- بقدر ما يكون قد أصبح من المحتمل أن ربحاً مستقبلياً خاضعاً للضريبة سوف يسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة. فعلى سبيل المثال، فإن تحسناً في ظروف التجارة قد يزيد احتمال أن المنشأة سوف تكون قادرة على توليد ربح كافٍ خاضع للضريبة في المستقبل بحيث يستوفي أصل الضريبة المؤجلة ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 24 أو 34. ومثال آخر هو عندما تعيد المنشأة تقويم أصول الضريبة المؤجلة في تاريخ تجميع أعمال أو لاحقاً له (أنظر الفقرتين 67 و68).

الاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة

- 38 تنشأ الفروق المؤقتة عندما يصبح المبلغ الدفترى للاستثمارات في المنشآت التابعة أو الفروع أو المنشآت الزميلة أو الحصص في الترتيبات المشتركة (وبالتحديد، نصيب المنشأة الأم أو المستثمرة من صافي أصول المنشأة التابعة، أو الفرع، أو المنشأة الزميلة أو المنشأة المستثمر فيها، بما في ذلك المبلغ الدفترى للشهرة) مختلفاً عن الأساس الضريبي (الذي غالباً ما يكون التكلفة) للاستثمار أو الحصة. وقد تنشأ مثل هذه الفروق في عدد من الظروف المختلفة، على سبيل المثال:
- (أ) وجود أرباح لم تقم المنشآت التابعة والفروع والمنشآت الزميلة والترتيبات المشتركة بتوزيعها.
- (ب) التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عندما يتم تأسيس المنشأة الأم ومنشآتها التابعة في بلدين مختلفين.
- (ج) تخفيض في المبلغ الدفترى لاستثمار في منشأة زميلة إلى المبلغ الممكن استرداده.
- في القوائم المالية الموحدة، يمكن أن يكون الفرق المؤقت مختلفاً عن الفرق المؤقت المرتبط بالاستثمار الوارد في القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم إذا كانت المنشأة الأم تسجل الاستثمار في قوائمها المالية المنفصلة بالتكلفة أو بالمبلغ المعاد تقيومه.
- 39 يجب على المنشأة إثبات التزام ضريبية مؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة، باستثناء قدر ما يتم استيفائه من كلا الشرطين التاليين:
- (أ) أن تكون المنشأة الأم، أو المنشأة المستثمرة، أو المشارك في مشروع مشترك أو المشارك في عملية مشتركة قادر على التحكم في توقيت عكس الفرق المؤقت؛
- (ب) أن يكون من المحتمل أن الفرق المؤقت لن يتم عكسه في المستقبل المنظور.
- 40 نظراً لأن المنشأة الأم تتحكم في سياسة توزيع الأرباح لمنشآتها التابعة، فهي قادرة على التحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة المرتبطة بذلك الاستثمار (بما في ذلك الفروق المؤقتة الناشئة ليس فقط عن الأرباح غير الموزعة ولكن -أيضاً- عن أي فروق ترجمة عملات أجنبية). وعلاوة على ذلك، فغالباً ما يكون من غير العملي تحديد مبلغ ضرائب الدخل التي ستكون مستحقة السداد عندما يتم عكس الفرق المؤقت. لذلك، عندما تكون المنشأة الأم قد قررت أن تلك الأرباح لن يتم توزيعها في المستقبل المنظور، لا تثبت المنشأة الأم التزام ضريبية مؤجلة. وتطبق نفس الاعتبارات على الاستثمارات في الفروع.
- 41 يتم قياس الأصول والالتزامات غير النقدية للمنشأة بعمليتها الوظيفية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"). إذا تم تحديد ربح المنشأة الخاضع للضريبة أو خسارتها لأغراض الضريبة (وعليه الأساس الضريبي لأصولها والتزاماتها غير النقدية) بعملة مختلفة، فإنه تنشأ عن التغيرات في سعر الصرف فروق مؤقتة ينتج عنها التزام أو (بمراعاة الفقرة 24) أصل ضريبية مؤجلة يتم إثباته. يتم تحميل الضريبة المؤجلة الناتجة على الربح أو الخسارة أو إضافتها إليه (أنظر الفقرة 58).
- 42 لا تسيطر المنشأة المستثمرة في منشأة زميلة على تلك المنشأة و-عادة- لا تكون في وضع يمكنها من تحديد سياستها لتوزيع الأرباح. لذلك، وفي غياب اتفاقية تتطلب عدم توزيع أرباح المنشأة الزميلة في المستقبل المنظور، تثبت المنشأة المستثمرة التزام ضريبية مؤجلة ناشئة عن فروق مؤقتة خاضعة للضريبة مرتبطة باستثمارها في المنشأة الزميلة. وفي بعض الحالات، قد لا تكون المنشأة المستثمرة قادرة على تحديد مبلغ الضريبة الذي سيكون مستحق السداد إذا استردت تكلفة استثمارها في المنشأة الزميلة، ولكنها تستطيع تحديد أنه سيكون مساوياً للحد الأدنى لمبلغ ما أو متجاوزاً له. وفي مثل هذه الحالات، فإن يتم قياس التزام الضريبة المؤجلة بهذا المبلغ.
- 43 عادة، يتعامل الترتيب بين الأطراف في ترتيب مشترك مع توزيع الأرباح ويحدد ما إذا كانت القرارات بشأن مثل هذه الأمور تتطلب موافقة جميع الأطراف أو مجموعة من الأطراف. وعندما يستطيع المشارك في مشروع مشترك أو المشارك في عملية مشتركة التحكم في توقيت توزيع نصيبه من أرباح الترتيب المشترك، ويكون من المحتمل عدم توزيع نصيبه من الأرباح في المستقبل المنظور، فإنه لا يتم إثبات التزام ضريبية مؤجلة.
- 44 يجب على المنشأة إثبات أصل ضريبية مؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الجائزة الحسم الناشئة عن استثمارات في منشآت تابعة، وفروع، ومنشآت زميلة، وحصص في ترتيبات مشتركة، بقدر -و فقط بقدر- ما يكون من المحتمل أن:
- (أ) الفرق المؤقت سوف يتم عكسه في المستقبل المنظور.
- (ب) ربحاً خاضع للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يمكن استخدام الفرق المؤقت مقابلته.
- 45 عند اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم إثبات أصل ضريبية مؤجلة للفروق المؤقتة الجائزة الحسم المرتبطة باستثماراتها في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة، وحصصها في الترتيبات المشتركة، تأخذ المنشأة في الحسبان الإرشادات الواردة في الفقرات 28 إلى 31.

القياس

46	يجب قياس التزامات (أصول) الضريبية الحالية للفترة الحالية والسابقة بالمبلغ المتوقع سداده إلى (استرداده من) السلطات الضريبية، باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) التي قد تم سنّها أو -تقريباً - تم سنّها بنهاية فترة التقرير.
47	يجب قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفترة عندما يتحقق الأصل أو تتم تسوية الالتزام، بالاستناد إلى معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) التي قد تم سنّها أو -تقريباً - تم سنّها بنهاية فترة التقرير.
48	يتم قياس أصول والتزامات الضريبة الحالية والمؤجلة -عادة - باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) التي قد تم سنّها. ولكن، في بعض الأقاليم، يكون لإعلان الحكومة عن معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) الأثر الجوهري لسنّها بشكل فعلي، والذي قد يتبع الإعلان عنها بفترة تبلغ عدة أشهر. في هذه الحالات، يتم قياس أصول والتزامات الضريبة باستخدام معدل الضريبة (وقوانين الضريبة) المعلن.
49	عندما تنطبق معدلات ضريبة مختلفة على مستويات مختلفة من الدخل الخاضع للضريبة، يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة باستخدام متوسط المعدلات التي يُتوقع أن تنطبق على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للفترة التي يُتوقع أن تُعكس فيها الفروق المؤقتة.
50	[حذفت]
51	يجب أن يعكس قياس التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة الآثار على الضريبة التي ستنتج عن الطريقة التي تتوقع المنشأة أن يتم بها، في نهاية فترة التقرير، استرداد أو تسوية المبلغ الدفترى لأصولها والتزاماتها.
51	في بعض الأقاليم، قد تؤثر الطريقة التي تسترد (تسوي) بها المنشأة المبلغ الدفترى لأصل (التزام) على أي من أو كلا من: (أ) معدل الضريبة المطبق عندما تسترد (تسوي) المنشأة المبلغ الدفترى للأصل (الالتزام). (ب) الأساس الضريبي للأصل (الالتزام).
	في مثل هذه الحالات، تقيس المنشأة التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة باستخدام معدل الضريبة والأساس الضريبي المتفقين مع الطريقة المتوقعة للاسترداد أو للتسوية.

مثال أ
بند من بنود العقارات والآلات والمعدات له مبلغ دفترى 100 وأساس ضريبي 60. سيتم تطبيق معدل ضريبة 20% إذا تم بيع البند ويتم تطبيق معدل ضريبة 30% على الدخل الآخر. تثبت المنشأة التزام ضريبة مؤجلة قدره 8 (40 بمعدل 20%) إذا كانت تتوقع بيع البند دون مزيد من الاستخدام، وتثبت التزام ضريبة مؤجلة قدره 12 (40 بمعدل 30%) إذا كانت تتوقع الإبقاء على البند واسترداد مبلغه الدفترى من خلال الاستخدام.

مثال ب			
<p>بند من بنود العقارات والآلات والمعدات تكلفته 100 ومبلغه الدفترتي 80 تمت إعادة تقييمه إلى 150. لم يتم إجراء تعديل مُعادل لأغراض الضريبة. مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة 30 ومعدل الضريبة 30%. إذا تم بيع البند بأكثر من التكلفة، فإن مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة البالغ 30 سوف يتم إدراجه في الدخل الخاضع للضريبة ولكن منحصلات البيع الزائدة عن التكلفة سوف لا تكون خاضعة للضريبة.</p> <p>يبلغ الأساس الضريبي للبند 70 وهناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 80. إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد المبلغ الدفترتي من خلال استخدام البند، فيجب عليها توليد دخل خاضع للضريبة قدره 150، ولكن سيكون باستطاعتها - فقط - حسم استهلاك قدره 70. وبناءً على هذا الأساس، هناك التزام ضريبة مؤجلة قدره 24 (80 بمعدل 30%). وإذا كانت المنشأة تتوقع استرداد المبلغ الدفترتي من خلال بيع البند فوراً مقابل منحصلات قدرها 150، فيتم حساب التزام الضريبة المؤجلة كما يلي:</p>			
	الفرق المؤقت	معدل	التزام
	الخاضع	الضريبة	الضريبة
	للضريبة		المؤجلة
	30	30%	9
	50	صفر	=
	80		9
			الإجمالي
<p>(إيضاح: وفقاً للفقرة 61) يتم إثبات الضريبة المؤجلة الإضافية التي تنشأ عن إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الأخر)</p>			
مثال ج			
<p>المُعطيات هي كما وردت في المثال ب، باستثناء أنه إذا تم بيع البند بأكثر من تكلفته، يتم إدراج مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة ضمن الدخل الخاضع للضريبة (الخاضع للضريبة بمعدل 30%) وسوف تخضع منحصلات البيع للضريبة بمعدل 40%، بعد حسم تكلفة معدلة بالتضخم قدرها 110.</p> <p>إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد المبلغ الدفترتي من خلال استخدام البند، فيجب عليها توليد دخل خاضع للضريبة قدره 150، ولكن سيكون باستطاعتها فقط - حسم استهلاك قدره 70. وبناءً على هذا الأساس، يكون الأساس الضريبي 70، وهناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 80 وهناك التزام ضريبة مؤجلة قدره 24 (80 بمعدل 30%)، كما ورد في مثال ب.</p> <p>إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد المبلغ الدفترتي من خلال بيع البند فوراً مقابل منحصلات قدرها 150، سيكون باستطاعة المنشأة حسم التكلفة المربوطة بمؤشر قدرها 110. وتخضع صافي المتحصلات وقدرها 40 للضريبة بمعدل 40%. إضافة لذلك، يتم إدراج مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة وقدره 30 ضمن الدخل الخاضع للضريبة ويخضع للضريبة بمعدل 30%. وبناءً على هذا الأساس، يكون الأساس الضريبي 80 (110 مطروحاً منه 30)، وهناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 70، وهناك التزام ضريبة مؤجلة قدره 25 (40 بمعدل 40% زائداً 30 بمعدل 30%). إذا لم يكن الأساس الضريبي واضحاً - بشكل فوري - في هذا المثال، فقد يكون من المفيد الأخذ في الحسبان المبدأ الأساس الوارد في الفقرة 10.</p> <p>(إيضاح: وفقاً للفقرة 61) يتم إثبات التزام الضريبة المؤجلة الإضافية الذي ينشأ عن إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الأخر)</p>			

51ب

إذا نشأ التزام ضريبة مؤجلة أو أصل ضريبة مؤجلة عن أصل غير قابل للاستهلاك يتم قياسه باستخدام نموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة الدولي 16، فإن قياس التزام الضريبة المؤجلة أو أصل الضريبة المؤجلة يجب أن يعكس الأثار على الضريبة لاسترداد المبلغ الدفترتي للأصل غير القابل للاستهلاك من خلال البيع، بغض النظر عن أساس قياس المبلغ الدفترتي لذلك الأصل. وبناءً عليه، إذا حدد نظام الضريبة معدل ضريبة ينطبق على المبلغ الخاضع للضريبة المشتق من بيع أصل يختلف عن معدل الضريبة المنطبق على المبلغ الخاضع للضريبة المشتق من استخدام أصل، فيطبق المعدل الأول عند قياس التزام أو أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بأصل غير قابل للاستهلاك.

51ج إذا نشأ التزام أو أصل ضريبية مؤجلة عن عقار استثماري يقاس باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40، فهناك افتراض يمكن دحضه بأن المبلغ الدفترى للعقار الاستثماري سوف يتم استرداده من خلال البيع. وبناءً عليه، ما لم يتم دحض الافتراض، فإن قياس التزام الضريبة المؤجلة أو أصل الضريبة المؤجلة يجب أن يعكس الآثار على الضريبة لاسترداد المبلغ الدفترى للعقار الاستثماري - بشكل كامل - من خلال البيع. ويتم دحض هذا الافتراض إذا كان العقار الاستثماري قابلاً للاستهلاك ويحتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه هو استهلاك ما يقارب جميع المنافع الاقتصادية الكامنة في العقار الاستثماري مع الوقت، وليس من خلال البيع. وإذا تم دحض الافتراض، يجب اتباع متطلبات الفقرتين 51 و 51أ.

مثال يوضح الفقرة 51ج

عقار استثماري تكلفته 100 وقيمه العادلة 150. يتم قياسه باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40. يتكون العقار الاستثماري من أرض تكلفتها 40 وقيمتها العادلة 60 ومبنى تكلفته 60 وقيمه العادلة 90. العمر الانتاجي للأرض غير محدود.

مجمع الاستهلاك للمبنى لأغراض الضريبة 30. التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة للعقار الاستثماري لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة. إذا تم بيع العقار الاستثماري بأكثر من التكلفة، سيتم إدراج عكس مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة والبالغ 30 ضمن الربح الخاضع للضريبة ويخضع للضريبة بمعدل الضريبة العادي البالغ 30%. ولمتحصلات المبيعات الزائدة عن التكلفة، يحدد نظام الضريبة معدلات ضريبة بمعدل 25% للأصول المحتفظ بها لأقل من سنتين ومعدل 20% للأصول المحتفظ بها لسنتين أو أكثر.

نظراً لأنه يتم قياس العقار الاستثماري باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 40، فهناك افتراض يمكن دحضه بأن المنشأة سوف تسترد المبلغ الدفترى للعقار الاستثماري - بشكل كامل - من خلال البيع. إذا لم يتم دحض ذلك الافتراض، فإن الضريبة المؤجلة تعكس الآثار الضريبية لاسترداد المبلغ الدفترى - بشكل كامل - من خلال البيع، حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن تكسب دخل إيجابي من العقار قبل البيع.

يكون الأساس الضريبي للأرض إذا تم بيعها 40 ويكون هناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 20 (40-60). يكون الأساس الضريبي للمبنى إذا تم بيعه 30 (30-60) ويكون هناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 60 (90-30). نتيجة لذلك، يكون إجمالي الفرق المؤقت الخاضع للضريبة المتعلق بالعقار الاستثماري 80 (20+60).

وفقاً للفقرة 47، فإن معدل الضريبة هو المعدل المتوقع تطبيقه على الفترة عندما يتحقق العقار الاستثماري. وعليه، يتم حساب التزام الضريبة المؤجلة الناتج كما يلي، إذا كانت المنشأة تتوقع بيع العقار بعد الاحتفاظ به لأكثر من سنتين:

التزام	معدل	الفرق	مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة
الضريبة	الضريبة	المؤقت	المتحصلات الزائدة عن التكلفة
المؤجلة		الخاضع للضريبة	الإجمالي
9	30%	30	مجمع الاستهلاك لأغراض الضريبة
10	20%	50	المتحصلات الزائدة عن التكلفة
19		80	الإجمالي

يُتبع...

إذا كانت المنشأة تتوقع بيع العقار بعد الاحتفاظ به لأقل من سنتين، يتم تعديل الحساب أعلاه لتطبيق معدل ضريبة 25% بدلا من 20%، على المتحصلات الزائدة عن التكلفة.

وإذا كانت المنشأة، بدلا من ذلك، تحتفظ بالمبنى ضمن نموذج أعمال هدفه هو استهلاك ما يقارب جميع المنافع الاقتصادية الكامنة في المبنى مع الوقت، بدلا من خلال البيع، فإنه يتم دحض هذا الافتراض للمبنى.

ولكن الأرض غير قابلة للاستهلاك. لذلك، فإن افتراض الاسترداد من خلال البيع لا يتم دحضه للأرض. ويترتب على ذلك، أن التزام الضريبة المؤجلة يعكس الآثار الضريبية لاسترداد المبلغ الدفترى للمبنى من خلال الاستخدام والمبلغ الدفترى للأرض من خلال البيع.

يكون الأساس الضريبي للمبنى إذا تم استخدامه 30 (30-60) وهناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 60 (30-90)، ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة قدره 18 (60 بمعدل 30%).

يكون الأساس الضريبي للأرض إذا تم بيعها 40 وهناك فرق مؤقت خاضع للضريبة قدره 20 (40-60)، ينتج عنه التزام ضريبة مؤجلة قدره 4 (20 بمعدل 20%).

نتيجة لذلك، إذا تم دحض افتراض الاسترداد من خلال البيع للمبنى، فإن التزام الضريبة المؤجلة المتعلق بالعقار الاستثماري يكون 22 (4 + 18).

51 د ينطبق الافتراض الممكن دحضه الوارد في الفقرة 51 ج -أيضا - عندما ينشأ التزام ضريبية مؤجلة أو أصل ضريبية مؤجلة عن قياس عفار استثماري ضمن تجميع أعمال إذا كانت المنشأة سوف تستخدم نموذج القيمة العادلة عندما تقيس ذلك العفار الاستثماري لاحقاً.

51 هـ لا تغير الفقرات 51ب-51د المتطلبات بتطبيق المبادئ الواردة في الفقرات 24-33 (الفروق المؤقتة الجائزة الحسم) والفقرات 34-36 (الخصائر لأغراض الضريبية غير المستغلة والإعفاءات الضريبية غير المستغلة) من هذا المعيار عند إثبات وقياس أصول الضريبية المؤجلة.

52 [نقلت وأعيد ترقيمها 51]

52 أ في بعض الأقاليم، تكون ضرائب الدخل مستحقة السداد بمعدل أعلى أو أقل إذا تم سداد جزء من صافي الربح أو الأرباح المبقاة أو كلها على أنها توزيعات أرباح لحملة أسهم المنشأة. وفي بعض الأقاليم الأخرى، قد تكون ضرائب الدخل من الممكن استردادها أو مستحقة السداد إذا تم سداد جزء من صافي الربح أو الأرباح المبقاة أو كلها على أنها توزيعات أرباح لحملة أسهم المنشأة. وفي هذه الحالات، يتم قياس أصول والتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة بمعدل الضريبة المنطبق على الأرباح غير الموزعة.

52 ب في الحالات الموضحة في الفقرة 52أ، يتم إثبات آثار توزيعات الأرباح على ضريبة الدخل عندما يتم إثبات التزام بسداد توزيعات الأرباح. ترتبط آثار توزيعات الأرباح على ضريبة الدخل بشكل مباشر - بمعاملات أو أحداث سابقة أكثر من ارتباطها بالتوزيعات على الملاك. لذلك، يتم إثبات آثار توزيعات الأرباح على ضريبة الدخل ضمن الربح أو الخسارة للفترة كما هو مطلوب بموجب الفقرة 58 باستثناء ذلك القدر من آثار توزيعات الأرباح على ضريبة الدخل التي تنشأ عن الحالات الموضحة في الفقرة 58(أ) و(ب).

مثال يوضح الفقرتين 52 وأ 52ب	
يتعامل المثال التالي مع قياس أصول والتزامات الضريبة الحالية والمؤجلة لمنشأة تقع في نطاق إقليم حيث تكون ضرائب الدخل فيها مستحقة السداد بمعدل أعلى على الأرباح غير الموزعة (50%) مع وجود مبلغ يمكن استرداده عندما يتم توزيع الأرباح. معدل الضريبة على الأرباح الموزعة هو 35%. وفي نهاية فترة التقرير، 31 ديسمبر 20×1، لا تثبت المنشأة التزاماً بتوزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها بعد فترة التقرير. ونتيجة لذلك، لا يتم إثبات توزيعات أرباح في سنة 20×1 الدخل الخاضع للضريبة لسنة 20×1 هو 100,000. وصافي الفرق المؤقت الخاضع للضريبة لسنة 20×1 هو 40,000.	
تثبت المنشأة التزام ضريبة حالية ومصروف ضريبة دخل حالية قدره 50,000. لا يتم إثبات أصل للمبلغ الذي يحتمل أن يكون من الممكن استرداده كنتيجة لتوزيعات الأرباح المستقبلية. وتثبت المنشأة -أيضا - التزام ضريبة مؤجلة ومصروف ضريبة مؤجلة قدره 20,000 (بمعدل 50%) يعبر عن ضرائب الدخل التي سوف تسدها المنشأة عندما تسترد أو تسوي المبالغ الدفترية لأصولها والتزاماتها بالاستناد إلى معدل الضريبة المنطبق على الأرباح غير الموزعة.	
لاحقاً، في 15 مارس 20×2 تثبت المنشأة توزيعات أرباح قدرها 10,000 من الأرباح التشغيلية السابقة على أنها التزام. في 15 مارس 20×2، تثبت المنشأة استرداد ضرائب دخل بمبلغ 1,500 (15% من توزيعات الأرباح المثبتة على أنها التزام) على أنه أصل ضريبة حالية وتخفيض لمصروف ضريبة الدخل الحالية لسنة 20×2.	

53 لا يجوز خصم أصول والتزامات الضريبة المؤجلة

54 يتطلب التحديد -الذي يمكن الاعتماد عليه - لأصول والتزامات الضريبة المؤجلة على أساس مخصص جدول تفصيلية لتوقيت عكس كل فرق مؤقت. وفي العديد من الحالات فإن مثل هذه الجدولة تكون غير عملية أو معقدة للغاية. لذلك، فإنه من غير المناسب المطالبة بخصم أصول أو التزامات الضريبة المؤجلة. وفي حالة السماح، وليس في حالة المطالبة، سينتج عن الخصم أصول والتزامات ضريبة مؤجلة لن تكون قابلة للمقارنة بين المنشآت. لذلك، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يسمح بخصم أصول والتزامات الضريبة المؤجلة.

55 يتم تحديد الفروق المؤقتة بالرجوع إلى المبلغ الدفترية لأصل أو التزام. و ينطبق هذا حتى عندما يتم تحديد المبلغ الدفترية في حد ذاته على أساس مخصص، على سبيل المثال كما في حالة التزامات منفعة التقاعد (انظر معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف").

56 يجب إعادة النظر في المبلغ الدفترية لأصل الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير. ويجب على المنشأة تخفيض المبلغ الدفترية لأصل الضريبة المؤجلة بقدر ما لم يعد من المحتمل أن ربحاً كافياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً بحيث يسمح بالاستفادة من منفعة جزء من أصل الضريبة المؤجلة هذا أو كله. ويجب عكس أي تخفيض مثل هذا بقدر ما يصبح من المحتمل أن ربحاً كافياً خاضعاً للضريبة سوف يكون متاحاً.

إثبات الضريبة الحالية والمؤجلة

57 تتفق المحاسبة عن آثار معاملة أو حدث آخر على الضريبة الحالية والمؤجلة مع المحاسبة عن المعاملة أو الحدث نفسه. تطبق الفقرات 58 إلى 68 ج هذا المبدأ.

بنود يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة

58 يجب إثبات الضريبة الحالية والمؤجلة على أنها دخل أو مصروف وإدراجها ضمن الربح أو الخسارة للفترة، باستثناء القدر من الضريبة الذي ينشأ عن:

(أ) معاملة أو حدث يتم إثباتها، في نفس الفترة أو فترة مختلفة، خارج الربح أو الخسارة، إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية (أنظر الفقرات 61-65)؛ أو

(ب) تجميع أعمال (بخلاف الاستحواذ من قبل منشأة استثمارية، كما تم تعريفها في المعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة"، على منشأة تابعة يُطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) (أنظر الفقرات 66-68).

59 تنشأ معظم التزامات الضريبة المؤجلة وأصول الضريبة المؤجلة حيثما يتم إدراج الدخل أو المصروف في الربح المحاسبي في فترة ما، ولكن يتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) في فترة مختلفة. يتم إثبات الضريبة المؤجلة الناتجة ضمن الربح أو الخسارة. والأمثلة على ذلك عندما:

(أ) يتم استلام متأخرات فائدة، أو رسم امتياز أو إيراد توزيع الأرباح، ويتم إدراجها في الربح المحاسبي وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء"، أو معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: الإثبات والقياس"، أو المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، بحسب ما هو ملائم، ولكن يتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) على أساس نقدي.

(ب) تتم رسلة تكاليف الأصول غير الملموسة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 38 ويتم استنفادها ضمن الربح أو الخسارة، ولكن يتم حسنها لأغراض الضريبة عندما يتم تكبدها.

60 قد يتغير المبلغ الدفترى لأصول والتزامات الضريبة المؤجلة حتى لو لم يكن هناك تغيير في مبلغ الفروق المؤقتة ذات العلاقة. قد ينتج ذلك، على سبيل المثال، عن:

(أ) تغيير في معدلات الضريبة أو قوانين الضريبة؛ أو

(ب) إعادة تقييم إمكانية استرداد أصول ضريبة مؤجلة؛ أو

(ج) تغيير في الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة الناتجة ضمن الربح أو الخسارة، باستثناء القدر منها الذي يكون متعلقاً ببنود تم إثباتها سابقاً - خارج الربح أو الخسارة (أنظر الفقرة 63).

بنود يتم إثباتها خارج الربح أو الخسارة

61 [حذفت]

61 يجب إثبات الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة خارج الربح أو الخسارة إذا كانت الضريبة تتعلق ببنود يتم إثباتها، في نفس الفترة أو فترة مختلفة، خارج الربح أو الخسارة. لذلك، فإن الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة التي تتعلق ببنود يتم إثباتها في نفس الفترة أو فترة مختلفة

(أ) ضمن الدخل الشامل الآخر: يجب إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر (أنظر الفقرة 62).

(ب) بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية: يجب إثباتها - بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية (أنظر الفقرة 62).

62 تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي، أو تسمح، بإثبات بنود معينة ضمن الدخل الشامل الآخر. من أمثلة هذه البنود:

(أ) تغيير في المبلغ الدفترى الذي ينشأ عن إعادة تقييم للعقارات والألات والمعدات (أنظر معيار المحاسبة الدولي 16).

(ب) [حذفت]

(ج) فروق أسعار الصرف التي تنشأ عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (أنظر معيار المحاسبة الدولي 21).

(د) [حذفت]

- 62 أ تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي أو تسمح، بإضافة بنود معينة أو تحميلها - بشكل مباشر - على حقوق الملكية. من أمثلة هذه البنود:
- (أ) تعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة ناتج إما عن تغيير في السياسة المحاسبية التي يتم تطبيقها -بأثر رجعي - أو تصحيح خطأ (أنظر معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء").
- (ب) المبالغ التي تنشأ عن الإثبات الأولي لمكون حقوق الملكية لأداة مالية مركبة (أنظر الفقرة 23).
- 63 في ظروف استثنائية قد يكون من الصعب تحديد مبلغ الضريبة الحالية والمؤجلة التي تتعلق ببنود مثبتة خارج الربح أو الخسارة (إما ضمن الدخل الشامل الآخر أو -بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية). وقد تكون هذه هي الحالة، على سبيل المثال، عندما:
- (أ) تكون هناك معدلات تصاعدية لضريبة الدخل ويكون من المستحيل تحديد المعدل الذي يخضع به مكون معين للربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) للضريبة؛ أو
- (ب) يؤثر تغير في معدل الضريبة أو قواعد الضريبة على أصل أو التزام الضريبة المؤجلة المتعلق (كلياً أو جزئياً) ببند تم إثباته سابقاً - خارج الربح أو الخسارة؛ أو
- (ج) تقرر المنشأة أن أصل ضريبة مؤجلة ينبغي إثباته، أو أنه لم يعد ينبغي إثباته كلياً، وأن أصل الضريبة المؤجلة يتعلق (كلياً أو جزئياً) ببند تم إثباته سابقاً - خارج الربح أو الخسارة.
- في مثل هذه الحالات، تستند الضريبة الحالية والمؤجلة على البنود التي يتم إثباتها خارج الربح أو الخسارة إلى تخصيص تناسبي معقول للضريبة الحالية والمؤجلة للمنشأة في نطاق السلطة الضريبية المعنية، أو إلى طريقة أخرى تحقق تخصيصاً أكثر مناسبة في ظل الظروف القائمة.
- 64 لا يحدد معيار المحاسبة الدولي 16 ما إذا كان ينبغي على المنشأة أن تحول كل سنة مبلغاً من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المبقاة يساوي الفرق بين الاستهلاك أو الاستنفاد لأصل مُعاد تقيمه والاستهلاك أو الاستنفاد المستند إلى تكلفة ذلك الأصل. إذا كانت المنشأة تقوم بمثل هذا التحويل، فإن المبلغ المحول يكون بالصفافي بعد طرح أي ضريبة مؤجلة ذات علاقة. وتنتطبق اعتبارات مشابهة على التحويلات التي تتم عند استبعاد بند من بنود العقارات والآلات والمعدات.
- 65 عند إعادة تقييم أصل لأغراض الضريبة وترتبط إعادة التقييم تلك بإعادة تقييم محاسبي لفترة أكبر، أو بذلك الذي يُتوقع أن يتم أجرأوه في فترة مستقبلية، يتم إثبات الآثار الضريبية لكل من إعادة تقييم الأصل وتعديل الأساس الضريبي ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترات التي تحدث فيها. ولكن، إذا لم تكن إعادة التقييم لأغراض الضريبة ترتبط بإعادة تقييم محاسبي لفترة أكبر، أو بذلك الذي يُتوقع أن يتم أجرأوه في فترة مستقبلية، يتم إثبات الآثار الضريبية لتعديل الأساس الضريبي ضمن الربح أو الخسارة.
- 65 أ عندما تسدد المنشأة توزيعات أرباح إلى حملة أسهمها، قد تكون مطالبة بسداد جزء من توزيعات الأرباح إلى السلطات الضريبية نيابة عن حملة الأسهم. وفي العديد من الأقاليم، يشار إلى هذا المبلغ على أنه ضريبة مستقطعة. ويتم تحميل مثل هذا المبلغ المسدد أو المستحق السداد إلى السلطات الضريبية على حقوق الملكية على أنه جزء من توزيعات الأرباح.

الضريبة المؤجلة الناشئة عن تجميع الأعمال

- 66 كما تم توضيحه في الفقرتين 19 و26(ج)، قد تنشأ فروق مؤقتة ضمن تجميع أعمال. ووفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3، تثبت المنشأة أي أصول ضريبة مؤجلة ناتجة (بقدر ما تكون مستوفية لضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 24) أو التزامات ضريبة مؤجلة ناتجة على أنها أصول قابلة للتحديد والتزامات في تاريخ الاستحواذ. وتبعاً لذلك، تؤثر أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة تلك على مبلغ الشهرة أو مكسب الشراء بسعر مُجز الذي تثبته المنشأة. ولكن وفقاً للفقرة 15(أ)، لا تثبت المنشأة التزامات الضريبة المؤجلة التي تنشأ عن الإثبات الأولي للشهرة.
- 67 كنتيجة لتجميع الأعمال، قد يتغير احتمال تحقق أصل ضريبة مؤجلة يخص المنشأة المستحوذة قبل الاستحواذ. وقد تأخذ المنشأة المستحوذة في الحسبان أنه من المحتمل أنها سوف تسترد أصل الضريبة المؤجلة الخاص بها الذي لم يتم إثباته قبل تجميع الأعمال. فعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة المستحوذة قادرة على استغلال منفعة خسائرها لأغراض الضريبة غير المستغلة مقابل الربح المستقبلي الخاضع للضريبة للمنشأة المستحوذ عليها. وبدلاً من ذلك، ونتيجة لتجميع الأعمال فقد لا يعود من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سوف يسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة. وفي مثل هذه الحالات، تثبت المنشأة المستحوذة تغيراً في أصل الضريبة المؤجلة في فترة تجميع الأعمال، ولكنها لا تدرجه على أنه جزء من المحاسبة عن تجميع الأعمال. لذلك، لا تأخذ المنشأة المستحوذة في الحسبان عند قياس الشهرة أو مكسب الشراء بسعر مُجز الذي تثبته ضمن تجميع الأعمال.

- 68 قد لا تستوفي المنفعة المحتملة من ترحيل - إلى الأمام - لخسارة لأغراض ضريبة الدخل أو أصول ضريبة مؤجلة أخرى للمنشأة المستحوذ عليها ضوابط الإثبات المنفصل عندما تتم المحاسبة - بشكل أولي - عن تجميع الأعمال، ولكنها قد تتحقق لاحقاً. ويجب على المنشأة إثبات منافع الضريبة المؤجلة المُقتناة التي تحققها بعد تجميع الأعمال كما يلي:
- (أ) يجب استخدام منافع الضريبة المؤجلة المُقتناة والمُثبتة ضمن فترة القياس، التي تنتج من معلومات جديدة بشأن حقائق وظروف كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، في تخفيض المبلغ الدفترى لأي شهرة متعلقة بذلك الاستحواذ. وإذا كان المبلغ الدفترى لتلك الشهرة صفراً، فإنه يجب إثبات أي منافع ضريبة مؤجلة متبقية ضمن الربح أو الخسارة.
- (ب) يجب إثبات جميع منافع الضريبة المؤجلة المُقتناة الأخرى المتحققة ضمن الربح أو الخسارة (أو خارج الربح أو الخسارة، إذا كان هذا المعيار يتطلب ذلك).

الضريبة الحالية والمؤجلة الناشئة عن معاملات الدفع على أساس السهم

- 68أ في نطاق بعض السلطات الضريبية، تحصل المنشأة على حسم ضريبي (أي مبلغ جازن الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة) يتعلق بالمكافأة التي تدفع في شكل أسهم، أو خيارات أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشأة. قد يختلف مبلغ الحسم الضريبي ذلك عن مصروف المكافأة المُجمع المتعلق به، وقد ينشأ في فترة محاسبية لاحقة. فعلى سبيل المثال، في بعض الأقاليم، يمكن للمنشأة أن تثبت مصروفًا مقابل استهلاك خدمات الموظف المُستلمة على أنها عوض مقابل خيارات الأسهم الممنوحة، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس السهم"، ولا تحصل على حسم ضريبي إلى أن تتم ممارسة خيارات الأسهم، مع قياس الحسم الضريبي بالاستناد إلى سعر سهم المنشأة في تاريخ الممارسة.
- 68ب كما هو الحال مع تكاليف البحث التي تمت مناقشتها في الفقرتين 9 و26(ب) من هذا المعيار، فإن الفرق بين الأساس الضريبي لخدمات الموظف المُستلمة حتى تاريخه (وهو المبلغ الذي تسمح به السلطات الضريبية على أنه حسم في الفترات المستقبلية)، والمبلغ الدفترى البالغ صفراً، يُعد فرقاً مؤقتاً جازن الحسم ينتج عنه أصل ضريبة مؤجلة. إذا كان المبلغ الذي تسمح به السلطات الضريبية على أنه حسم في الفترات المستقبلية غير معلوم في نهاية الفترة، فإنه يجب تقديره، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة في نهاية الفترة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المبلغ الذي سوف تسمح به السلطات الضريبية على أنه حسم في الفترات المستقبلية يعتمد على سعر سهم المنشأة في تاريخ مستقبلي، فإن قياس الفرق المؤقت الجازن الحسم ينبغي أن يستند إلى سعر سهم المنشأة في نهاية الفترة.
- 68ج كما ورد في الفقرة 68أ، قد يختلف مبلغ الحسم الضريبي (أو الحسم الضريبي المُستقبلي المُقدر، المُقاس وفقاً للفقرة 68ب) عن مصروف المكافأة المُجمع المتعلق به. وتتطلب الفقرة 58 من المعيار أنه ينبغي إثبات تلك الضريبة الحالية والمؤجلة على أنها دخل أو مصروف وإدراجها ضمن الربح أو الخسارة للفترة، باستثناء القدر من الضريبة الذي ينشأ عن (أ) معاملة أو حدث يتم إثباته، في نفس الفترة أو فترة مختلفة، خارج الربح أو الخسارة، أو (ب) تجميع أعمال (بخلاف الاستحواذ من قبل منشأة استثمارية على منشأة تابعة يُطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة). وإذا تجاوز مبلغ الحسم الضريبي (أو الحسم الضريبي المُستقبلي المُقدر) مبلغ مصروف المكافأة المُجمع المتعلق به، فإن هذا يشير إلى أن الحسم الضريبي لا يتعلق - فقط - بمصروف المكافأة ولكنه يتعلق - أيضاً - ببند من بنود حقوق الملكية. وفي هذه الحالة، ينبغي إثبات الزيادة في الضريبة الحالية أو المؤجلة المرتبطة به - بشكل مباشر - ضمن حقوق الملكية.

العرض

أصول الضريبة والتزامات الضريبة

- 69- [حذفت]
70
- المقاصة
- 71 يجب على المنشأة إجراء مقاصة بين أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية إذا، فقط إذا، كانت المنشأة:
- (أ) لديها حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين المبالغ المثبتة؛
- (ب) تنوي إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن معا.
- 72 على الرغم من أنه يتم إثبات أصول والتزامات الضريبة الحالية وقياسها بشكل منفصل - إلا أنه تتم المقاصة بينهما في قائمة المركز المالي مع مراعاة ضوابط مشابهة لتلك الموضوعة للأدوات المالية والواردة في معيار المحاسبة الدولي 32. وعادة ما سيكون للمنشأة حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين أصل ضريبة الحالية والتزام ضريبة الحالية عندما يكونان متعلقين بضرائب دخل تفرضاها نفس السلطة الضريبية وتسمح السلطة الضريبية للمنشأة بأداء أو استلام صافي دفعة واحدة.

73 في القوائم المالية الموحدة، تتم المقاصة بين أصل ضريبية حالية لإحدى المنشآت ضمن المجموعة والتزام ضريبية حالية لمنشأة أخرى ضمن المجموعة إذا، فقط إذا، كان للمنشأتين المعنيتين حق واجب النفاذ قانوناً في أداء أو استلام صافي دفعة واحدة وتتوي المنشأتان أداء أو استلام مثل صافي الدفعة هذه أو استرداد الأصل وسداد الالتزام في أن معا.

74 يجب على المنشأة إجراء مقاصة بين أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة إذا، فقط إذا:

- (أ) كان للمنشأة حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين أصول الضريبة الحالية مقابل التزامات الضريبة الحالية؛
 (ب) كانت أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة تتعلق بضرائب دخل تفرضها نفس السلطة الضريبية إما على:

(1) المنشأة الخاضعة للضريبة نفسها؛ أو

(2) منشآت مختلفة خاضعة للضريبة تتوي إما تسوية التزامات وأصول الضريبة الحالية على أساس صافي، أو تحقيق الأصول وتسوية الالتزامات في أن معا، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ مهمة من التزامات أو أصول ضريبة مؤجلة.

75 لتجنب الحاجة إلى جدولة تفصيلية لتوقيت عكس كل فرق مؤقت، يتطلب هذا المعيار من المنشأة إجراء مقاصة بين أصل ضريبة مؤجلة والتزام ضريبة مؤجلة لنفس المنشأة الخاضعة للضريبة إذا، فقط إذا، كانا يتعلقان بضرائب دخل تفرضها نفس السلطة الضريبية وكان للمنشأة حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء مقاصة بين أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية.

76 في حالات نادرة، قد يكون للمنشأة حق واجب النفاذ قانوناً في إجراء المقاصة، والنية في تسوية الصافي لبعض الفترات ولكن ليس للأخرى. وفي مثل هذه الحالات النادرة، قد تكون الجدولة التفصيلية مطلوبة لتحديد – بطريقة يمكن الاعتماد عليها - ما إذا كان التزام الضريبة المؤجلة لمنشأة خاضعة للضريبة سينتج عنه زيادة دفعات الضريبة في نفس الفترة التي سينتج فيها عن أصل ضريبة مؤجلة لمنشأة أخرى خاضعة للضريبة انخفاض الدفعات من قبل تلك المنشأة الثانية الخاضعة للضريبة.

مصروف الضريبة

مصروف (دخل) الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية

77 يجب عرض مصروف (دخل) الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية على أنه جزء من الربح أو الخسارة في قائمة (قائمة) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

أ77 [حذفت]

فروق أسعار الصرف على التزامات أو أصول الضريبة الأجنبية المؤجلة

78 يتطلب معيار المحاسبة الدولي 21 إثبات بعض فروق أسعار الصرف على أنها دخل أو مصروف ولكنه لا يحدد أين ينبغي عرض مثل هذه الفروق في قائمة الدخل الشامل. وبناءً عليه، فعند إثبات فروق أسعار الصرف على التزامات أو أصول الضريبة الأجنبية المؤجلة في قائمة الدخل الشامل، فإنه يمكن تصنيف مثل هذه الفروق على أنها مصروف (دخل) ضريبة مؤجلة إذا تم اعتبار ذلك العرض هو الأكثر إفادة لمستخدمي القوائم المالية.

الإفصاح

- 79 يجب الإفصاح بشكل منفصل - عن المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة.
- 80 قد تشمل مكونات مصروف (دخل) الضريبة:
- (أ) مصروف (دخل) ضريبة حالية.
- (ب) أي تعديلات يتم إثباتها في الفترة على الضريبة الحالية لفترات سابقة.
- (ج) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة المتعلق بنشأة الفروق المؤقتة وعكسها.
- (د) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة المتعلق بالتغيرات في معدلات الضريبة أو بفرض ضرائب جديدة.
- (هـ) مبلغ المنفعة الناشئة عن خسارة لأغراض الضريبة، أو إعفاء ضريبي أو فرق مؤقت لم يتم إثباته سابقاً - لفترة سابقة، يتم استخدامه لتخفيض مصروف الضريبة الحالية.
- (و) مبلغ المنفعة من خسارة لأغراض الضريبة، أو إعفاء ضريبي أو فرق مؤقت لم يتم إثباته سابقاً - لفترة سابقة، يتم استخدامه لتخفيض مصروف الضريبة المؤجلة.
- (ز) مصروف الضريبة المؤجلة الناشئ عن تخفيض، أو عكس تخفيض سابق، لأصل ضريبة مؤجلة وفقاً للفقرة 56.
- (ح) مبلغ مصروف (دخل) الضريبة المتعلق بتلك التغييرات على السياسات المحاسبية والأخطاء والتي يتم إدراجها ضمن الربح أو الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8، نظراً لأنه لا يمكن المحاسبة عنها بأثر رجعي.
- 81 يجب الإفصاح بشكل منفصل - عما يلي:
- (أ) إجمالي الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة بالبنود التي يتم تحميلها أو إضافتها بشكل مباشر - على حقوق الملكية (أنظر الفقرة 162).
- (أب) مبلغ ضريبة الدخل المتعلق بكل مكون للدخل الشامل الآخر (أنظر الفقرة 62 ومعيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007)).
- (ب) [حذفت]
- (ج) توضيح العلاقة بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي في أي من الشكلين التاليين أو كليهما:
- (1) مطابقة رقمية بين مصروف (دخل) الضريبة ونتائج الربح المحاسبي مضروباً في معدل (معدلات) الضريبة المنطبقة، بحيث تفصح - أيضاً - عن الأساس الذي يتم بناء عليه حساب معدل (معدلات) الضريبة المنطبقة؛ أو
- (2) مطابقة رقمية بين متوسط معدل الضريبة السارية ومعدل الضريبة المنطبق، بحيث تفصح - أيضاً - عن الأساس الذي يتم بناء عليه حساب معدل الضريبة المنطبقة.
- (د) توضيح التغيرات على معدل (معدلات) الضريبة المنطبقة مقارنة بالفترة المحاسبية السابقة.
- (هـ) مبلغ (وتاريخ انقضاء، إن وجد) الفروق المؤقتة جانزة الحسم، والخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة، والإعفاءات الضريبية غير المستغلة والتي لم يتم إثبات أصل ضريبة مؤجلة لها في قائمة المركز المالي.
- (و) إجمالي مبلغ الفروق المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع، والمنشآت الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة، التي لم يتم إثبات التزامات ضريبة مؤجلة لها (أنظر الفقرة 39).
- (ز) فيما يتعلق بكل نوع للفروقات المؤقتة، وفيما يتعلق بكل نوع للخسائر لأغراض الضريبة غير المستغلة والإعفاءات الضريبية غير المستغلة:
- (1) مبلغ أصول والتزامات الضريبة المؤجلة المثبت في قائمة المركز المالي لكل فترة معروضة.
- (2) مبلغ دخل أو مصروف الضريبة المؤجلة المثبت ضمن الربح أو الخسارة، إذا لم يكن ذلك واضحاً من التغيرات في المبالغ المثبتة في قائمة المركز المالي.

- (ح) فيما يتعلق بالعمليات غير المستمرة، مصروف الضريبة المتعلق بـ:
- (1) المكسب أو الخسارة من عدم الاستمرار.
 - (2) الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية للعمليات غير المستمرة للفترة، مع المبالغ المقابلة لكل فترة معروضة.
 - (ط) مبلغ الأثار على ضريبة الدخل لتوزيعات الأرباح على حملة أسهم المنشأة المقترحة أو المعلن عنها قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار، ولكن لم يتم إثباتها على أنها التزام في القوائم المالية
 - (ي) إذا تسبب تجميع أعمال، تكون فيه المنشأة هي المنشأة المستحوذ، في تغيير المبلغ المثبت لأصل ضريبة مؤجلة يخصها قبل الاستحواذ (أنظر الفقرة 67)، مبلغ ذلك التغيير.
 - (ك) إذا لم يكن قد تم في تاريخ الاستحواذ إثبات منافع الضريبة المؤجلة المكتناة ضمن تجميع أعمال ولكن تم إثباتها بعد تاريخ الاستحواذ (أنظر الفقرة 68)، وصف للحدث أو التغيير في الظروف الذي تسبب في إثبات منافع الضريبة المؤجلة.
- 82 يجب على المنشأة الإفصاح عن مبلغ أصل الضريبة المؤجلة وطبيعة الدليل الداعم لإثباتها، عندما:
- (أ) يعتمد استخدام أصل الضريبة المؤجلة على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة الزائدة عن الأرباح الناشئة عن عكس الفروق المؤقتة الموجودة الخاضعة للضريبة؛
 - (ب) تكون المنشأة قد تكبدت خسارة إما في الفترة الحالية أو السابقة في نطاق السلطة الضريبية التي يتعلق بها أصل الضريبة المؤجلة.
- 82 في الحالات الموصوفة في الفقرة 52أ، يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة الأثار المحتملة على ضريبة الدخل التي تنتج من دفع توزيعات أرباح إلى حملة أسهمها. إضافة لذلك، يجب على المنشأة الإفصاح عن مبالغ الأثار المحتملة على ضريبة الدخل التي يمكن - عمليا - تحديدها وما إذا كان هناك أي آثار محتملة على ضريبة الدخل من غير الممكن - عمليا - تحديدها.
- 83 [حذفت]
- 84 تمكن الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 81 (ج) مستخدمي القوائم المالية من فهم ما إذا كانت العلاقة بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي تُعد علاقة غير عادية وفهم العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر على تلك العلاقة في المستقبل. وقد تتأثر العلاقة بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي بعوامل مثل الإيرادات التي يتم إعفاؤها من الضرائب، والمصروفات التي لا تُعد جائزة الحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة)، وأثر الخسائر لأغراض الضريبة وأثر معدلات الضريبة الأجنبية.
- 85 عند توضيح العلاقة بين مصروف (دخل) الضريبة والربح المحاسبي، تستخدم المنشأة معدل ضريبة منطبق يوفر المعلومات الأكثر مغزى لمستخدمي قوائمها المالية. عادة، يكون المعدل الأكثر مغزى هو معدل الضريبة المحلي في بلد مقر المنشأة، بحيث يجمع معدل الضريبة المنطبق للضرائب الوطنية مع المعدلات المنطبقة لأي ضرائب محلية يتم حسابها عند مستوى مشابه - تقريبا - للربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة). ولكن، لمنشأة تعمل في نطاق العديد من الأقاليم، قد يكون تجميع المطابقات المنفصلة المُعدة باستخدام المعدل المحلي في كل إقليم منفرد أكثر مغزى. ويوضح المثال التالي كيف يؤثر اختيار معدل الضريبة المنطبق في عرض المطابقة الرقمية.

مثال يوضح الفقرة 85

في سنة 19×2، لدى المنشأة ربح محاسبي في نطاق نفس الإقليم الذي تخضع له (الدولة أ) قدره 1500 (19×1: 2,000) وفي الدولة ب قدره 1500 (19×1: 500). معدل الضريبة في الدولة أ 30% وفي الدولة ب 20%. في الدولة أ مصروفات قدرها 100 (19×1: 200) ليست جائزة الحسم لأغراض الضريبة.

فيما يلي مثال على مطابقة بمعدل الضريبة المحلي.

19×2	19×1	
<u>3,000</u>	<u>2,500</u>	
900	750	
30	60	
		الربح المحاسبي
		الضريبة بالمعدل المحلي البالغ 30%
		الأثر الضريبي للمصروفات غير جائزة الحسم لأغراض
		الضريبة
		أثر معدلات الضريبة الأقل في البلد ب
		مصروف الضريبة
<u>(150)</u>	<u>(50)</u>	
<u>780</u>	<u>760</u>	

فيما يلي مثال لمطابقة تم إعدادها عن طريق تجميع المطابقات المنفصلة لكل إقليم وطني. وبموجب هذه الطريقة، لا يظهر أثر الفروق بين معدل الضريبة المحلي الخاص بالمنشأة المعدة للتقرير ومعدل الضريبة المحلي في الأقاليم الأخرى على أنه بند مستقل في المطابقة.

وقد يلزم المنشأة مناقشة أثر التغييرات المهمة إما على معدلات الضريبة، أو على توليفة الأرباح المكتسبة في نطاق أقاليم مختلفة، لتوضيح التغييرات في معدل (معدلات) الضريبة المنطبقة، كما هو مطلوب بموجب الفقرة 81(د).

3,000	2,500	
750	700	
30	60	
		الربح المحاسبي
		الضريبة بالمعدلات المحلية المنطبقة على الأرباح في
		الدولة المعنية
		الأثر الضريبي للمصروفات غير جائزة الحسم لأغراض
		الضريبة
		30 مصروف الضريبة
		780 760

86 متوسط معدل الضريبة السارية هو مصروف (دخل) الضريبة مقسوما على الربح المحاسبي.

87 يكون - عادة - من غير العملي حساب مبلغ التزامات الضريبة المؤجلة غير المثبتة الناشئة عن استثمارات في منشآت تابعة، وفروع، ومنشآت زميلة، وخصص في ترتيبات مشتركة (أنظر الفقرة 39). لذلك، يتطلب هذا المعيار من المنشأة الإفصاح عن إجمالي مبلغ الفروق المؤقتة المتعلقة بذلك ولكنه لا يتطلب الإفصاح عن التزامات الضريبة المؤجلة. ومع ذلك، حيثما كان ذلك عملياً، تُشجع المنشآت على الإفصاح عن مبالغ التزامات الضريبة المؤجلة غير المثبتة نظراً لأن مستخدمي القوائم المالية قد يجدون مثل هذه المعلومات مفيدة.

87 أ تتطلب الفقرة 82 من المنشأة الإفصاح عن طبيعة الآثار المحتملة على ضريبة الدخل والتي تنتج من دفع توزيعات أرباح إلى حملة أسهمها. تفصح المنشأة عن السمات المهمة لأنظمة ضريبة الدخل والعوامل التي سوف تؤثر على مبلغ الآثار المحتملة لتوزيعات الأرباح على ضريبة الدخل.

87 ب قد يكون من غير العملي في بعض الأحيان حساب إجمالي مبلغ الآثار المحتملة على ضريبة الدخل والتي تنتج من دفع توزيعات أرباح إلى حملة الأسهم. وقد تكون هذه هي الحالة، على سبيل المثال، عندما يكون للمنشأة عدد كبير من المنشآت التابعة الأجنبية. ولكن، حتى في مثل هذه الحالات، قد يكون من الممكن تحديد بعض أجزاء من إجمالي المبلغ بسهولة. فعلى سبيل المثال، في مجموعة موحدة، فإن المنشأة الأم وبعضها من منشآتها التابعة قد تكون قد سددت ضرائب دخل بمعدل أعلى على الأرباح غير الموزعة وقد تكون على علم بالمبلغ الذي سيتم استرداده عند دفع توزيعات أرباح مستقبلية إلى حملة الأسهم من الأرباح المبقاة الموحدة. في هذه الحالة، يتم الإفصاح عن ذلك المبلغ الممكن استرداده. وتفصح المنشأة - أيضاً، إذا كان منطبقاً، عن أن هناك آثار إضافية محتملة على ضريبة الدخل ليس من الممكن تحديدها - عملياً. وفي القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم، إن وجدت، فإن الإفصاح عن الآثار المحتملة على ضريبة الدخل يتعلق بالأرباح المبقاة للمنشأة الأم.

- 87 ج قد تكون المنشأة المطالبة بتقديم الإفصاحات الواردة في الفقرة 82 مطالبة -أيضا - بتقديم الإفصاحات المتعلقة بالفروق المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع والمنشآت الزميلة والحصص في الترتيبات المشتركة. في مثل هذه الحالات، تأخذ المنشأة ذلك في الحسبان عند تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بموجب الفقرة 82. فعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة مطالبة بالإفصاح عن إجمالي مبلغ الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في منشآت تابعة لم يتم إثبات التزامات ضريبية مؤجلة لها (أنظر الفقرة 81(و)). وإذا كان من غير العملي حساب مبالغ التزامات الضريبة المؤجلة غير المثبتة (أنظر الفقرة 87) فقد يكون هناك مبالغ للأثار المحتملة لتوزيعات الأرباح على ضريبة الدخل ليس من الممكن تحديدها - عملياً - وتتعلق بهذه المنشآت التابعة.
- 88 تفصح المنشأة عن أي التزامات محتملة وأصول محتملة متعلقة بالضريبة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة". قد تنشأ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، على سبيل المثال، من الخلافات التي لم يتم حلها بعد مع السلطات الضريبية. وبالمثل، عندما يتم سنّ تغييرات في معدلات الضريبة أو قوانين الضريبة أو الإعلان عنها بعد فترة التقرير، فإن المنشأة تفصح عن أي أثر مهم لتلك التغييرات على أصول والتزامات الضريبة الحالية والمؤجلة الخاصة بها (أنظر معيار المحاسبة الدولي 10 "الأحداث بعد فترة التقرير").

تاريخ السريان

- 89 يصبح هذا المعيار سارياً للقوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 يناير 1998 أو بعده، باستثناء ما هو محدد في الفقرة 91. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار قبل 1 يناير 1998، فيجب على المنشأة الإفصاح عن حقيقة أنها قد طبقت هذا المعيار بدلا من معيار المحاسبة الدولي 12 "المحاسبة عن الضرائب على الدخل"، الذي تم اعتماده في 1979.
- 90 يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 12 "المحاسبة عن ضرائب الدخل"، الذي تم اعتماده في 1979.
- 91 تصبح الفقرات 52، و52ب، و65أ، و81(ط)، و82أ، و87أ، و87ب، و87ج والحذف للفقرتين 3 و50 سارياً للقوائم المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2001 أو بعده. ويشجع على التطبيق الأبعد. وإذا كان التطبيق الأبعد يؤثر على القوائم المالية، يجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 92 عدل معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) المصطلحات المستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. إضافة لذلك، فقد عدل الفقرات 23، 52، 58، 60، 62، 63، 65، 68، 77، و81 وحذف الفقرة 61 وأضاف الفقرات 61أ، 62أ و77. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. إذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) لفترة أبكر، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأبعد.
- 93 يجب تطبيق الفقرة 68 بآثر مستقبلي من تاريخ سريان المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المنقح في 2008) على إثبات أصول الضريبة المؤجلة المُقتناة ضمن تجميع أعمال.
- 94 ولذلك يجب على المنشآت عدم تعديل المحاسبة عن التجميع السابق للأعمال إذا لم تستوفي منافع الضريبة الضوابط المتعلقة بالإثبات المنفصل كما في تاريخ الاستحواذ وتم إثباتها بعد تاريخ الاستحواذ، ما لم تكن المنافع قد تم إثباتها خلال فترة القياس وتكون قد نتجت عن معلومات جديدة حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ. يجب إثبات منافع الضريبة الأخرى، التي يتم إثباتها، في الربح أو الخسارة (أو، إذا كان هذا المعيار يتطلب ذلك، خارج الربح أو الخسارة).
- 95 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المنقح في 2008) الفقرتين 21 و67 وأضاف الفقرات 32أ و81(ي) و(ك). يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي 3 (المنقح في 2008) لفترة أبكر، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأبعد.
- 96 [حذفت]
- 97 [حذفت]

³ تشير الفقرة 91 إلى "القوائم المالية السنوية" بما يتفق مع اللغة الأكثر صراحة فيما يتعلق بكتابة تواريخ السريان التي تم إقرارها في سنة 1998. وتشير الفقرة 89 إلى "القوائم المالية".

- 98 تمت إعادة ترقيم الفقرة 52 على أنها الفقرة 51، وتم تعديل الفقرة 10 والأمثلة التالية للفقرة 51أ، والفقرات 51ب و51ج والمثال التالي لها، وأضافت "الضريبة المؤجلة: استرداد الأصول ذات العلاقة"، المصدر في ديسمبر 2010، الفقرات 51د، 51هـ، و99. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2012 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأيكر. إذا طبقت المنشأة التعديلات لفترة أكبر، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- أ98 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة"، المصدر في مايو 2011، الفقرات 2، و15، و18(هـ)، و24، و38، و39، و43 - 45، و81(و)، و87، و87ج. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 11.
- ب98 عدل "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)، المصدر في يونيو 2011، الفقرة 77 وحذف الفقرة 77أ. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق معيار المحاسبة الدولي 1 المعدل في يونيو 2011.
- ج98 عدّل "المنشآت الاستثمارية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)، المصدر في أكتوبر 2012، الفقرتين 58 و68ج. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2014 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأيكر لـ "المنشآت الاستثمارية". إذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أكبر، فيجب عليها تطبيق جميع التعديلات المتضمنة في "المنشآت الاستثمارية" في الوقت نفسه.
- د98 [حذفت]
- هـ98 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء"، المصدر في مايو 2014، الفقرة 59. يجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 15.
- و98 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 9، المصدر في يوليو 2014، الفقرة 20 وحذف الفقرات 96 و97 و98د. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.
- ز98 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 16 المصدر في يناير 2016 الفقرة 20. يجب على المنشأة تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.

سحب تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة "SIC" 21

- 99 حلت التعديلات التي تم إدخالها بموجب "الضريبة المؤجلة: استرداد الأصول ذات العلاقة"، المصدر في ديسمبر 2010، محل تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة "SIC" 21 "ضرائب الدخل - استرداد الأصول غير القابلة للاستهلاك المُعاد تقويمها".